FOOD SOVEREIGNTY NOW!
ENOUGH WITH THE GENOCIDES!
OUR BODY, OUR DECISION!
SAVE OUR WATERS!
THE LAND IS NOT FOR SALE!
3RD nyéléni GLOBAL FORUM 2025 SRI LANKA
3rd Nyéléni Global Forum
أجندة نييليني
للعمل السياسي المشترك
NO HUMAN IS ILLEGAL
OUR ECONOMY, OUR RULES!
UNITY IN DIVERSITY!
CHANGE THE SYSTEM, NOT THE CLIMATE!
HEALTH FOR ALL, NOW!

أجندة نييليني للعمل السياسي المشترك

TABLE OF CONTENTS

01 القسم

من نحن

PAGE 1

02 القسم

لماذا نتحرك؟

PAGE 3

03 القسم

ما نسعى إلى تحقيقه
وكيف نقوم بذلك

PAGE 10

بناء ديمقراطية وحقوق الشعوب، والسلام والتضامن العالمي، والدفاع عنها **12**

بناء اقتصادات الشعوب **16**

السيادة الغذائية والزراعة البيئية **19**

تأمين الأراضي والمياه والأقاليم والإصلاح الزراعي **23**

تحقيق الصحة للجميع **26**

تحقيق العدالة المناخية والانتقال العادل والنضوي في مجال الطاقة **29**

04 القسم

كيف ننظم حركاتنا
وننفذ أجنداتنا

PAGE 32

التعبئة والتضامن الأممي **33**

المناصرة والسياسات **36**

بناء الحركات **38**

التكوين السياسي وإنتاج معرفة الشعوب **41**

التواصل الشعبي **45**

05 القسم

الطريق إلى الأمام: تعهدنا
الجماعي من أجل التحول
المنهجي

PAGE 48

القسم 1

من نحن

نحن فلاحات وفلاحون، وعاملات وعمّال زراعيون بلا أرض، ومزارعات\ون؛ وأسر مزارعة؛ وصيادات\ون حرفيون، وشعوب الصيد، وجامعات\و المحار من الأنهار والبحيرات وأشجار المانغروف والبحار؛ ورعاة متنقّلون ورُحّل من الشعوب الأصلية؛ وشعوب أصلية من المجتمعات البرّية والساحلية والنهرية؛ وسكان الغابات وشعوبها؛ والصيادون وجامعو الثمار؛ وحفيدات وأحفاد الشعوب الإفريقية؛ وناشطات ونشطاء مناهضون للتمييز الطبقي والعنصري؛ وناشطات نسويات ومدافعات\ون عن حقوق النساء؛ وناشطات شابات ونشطاء شباب ومن أجيال متعدّدة؛ وأشخاص من ذوي التنوّع الجندري والجنسي؛ وأشخاص من ذوات وذوي قدرات مختلفة؛ وفنّانات\ون؛ ومترجمات\ون؛ وفقيرات وفقراء المدن؛ وعاملات وعمّال في أنظمة الغذاء ومهاجرات\ون؛ وعضوات وأعضاء النقابات العمالية؛ والمستهلكات\ون؛ وحركات العدالة في مجالات حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، والمناخية؛ والمدافعات\ون عن الطبّ الاجتماعي، والصحّة الجماعية، والحقّ في الصحّة للجميع؛ والعاملات\ون في

اقتصاد التضامن الاجتماعي؛ والباحثات\ون والنشطاء الأكاديميات\ون؛ وممثّلات\ون عن مؤسسات العمل الخيري التضامني، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. بمعارفنا المتنوّعة، وقناعاتنا، وأفعالنا، نحن نغذّي العالم، ونرعى الحياة ونحافظ عليها، وندافع عن أراضينا وأمّنا الأرض، ونضمن صحّة جميع الكائنات الحية.

لقد اجتمعنا لوضع أجندة مشتركة لعمل السياسي مشترك يهدف إلى تحقيق سلطة الشعوب وتحويل النظام الرأسمالي الأبوي الإمبريالي الاستعماري العنصري والطبقي السائد.

لدينا ميراث من النضالات من أجل السيادة الغذائية وأهداف أخرى أبقت النضال ضد القمع حيّة وفتحت طرقا نحو التحرر. نحن حراس مشعل حركة السيادة الغذائية الذي أضيء في التسعينيات من القرن الماضي واخترنا اسمنا تكريما لنييليني، وهي فلاحة من مالي أصبحت رمزا للدور المحوري للنساء في الحفاظ على استدامة منظومات الغذاء والأراضي والحياة الجماعية. يعكس هذا الاسم التزامنا السياسي بالسيادة الغذائية ويؤكد أن النساء فاعلات أساسيات في المقاومة والتحويل المنهجي والجذري للمنظومة.

يُمثّل مسار منتدى نييليني الثالث تقدما ضروريا للعمل الذي بدأ أثناء منتدى نييليني لعام 2007 من اجل السيادة الغذائية ومنتدى نييليني لعام 2015 الذي كان معنيا بالزراعة الإيكولوجية..

على مدار مسيرتنا، أدركنا الحاجة إلى توسيع التحالفات بين الشعوب المضطهدة من قبل الأنظمة والمنظومات، والقادرة على التعبئة من أجل تحقيق تحولها وتغيرها. وانطلاقا من تاريخنا المشترك، نسعى للمضي قدما في بناء عالم يسمح بتعايش العديد من عوالم متعددة من المساواة والعدالة والتضامن.
لدينا قيما مشتركة ورؤية سياسية تشمل السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية، والنسوية الشعبية، وسيادة الشعوب وتقرير مصيرها على أراضيها، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والتعليمية، إلى جانب الاقتصاد النسوي والتضامن الأممي. تضع هذه الرؤية في جوهرها العمل الجماعي والشعبي القاعدي المنظّم، فضلاً عن تحقيق الحقوق الفردية والجماعية. وتسعى إلى بناء وحدة للعمل من تنوعنا، كما تُقرّ بعدم قابلية الفصل بين المجتمع والطبيعة، وتتبنّى المبادئ الروحية التي تُشكّل أُطر النظرة إلى العالم لدى الشعوب الأصلية، والتي تولي حماية الأرض الأم مكانة محورية فيها.
نحن بناء جماعي يدعو جميع الحركات والمنظمات الاجتماعية والشعبية التي تشاركنا قيمنا ورؤيتنا السياسية للانضمام إلينا في عمل وحراك مشترك، لبناء مسار تقارب نحو تغيير جذري للمنظومة.

القسم 2

لماذا نتحرك؟

على المستوى العالمي، نواجه أزمات منهجية متعددة، متشابكة ومترابطة، جذورها في أشكال الاضطهاد والقمع التي تُعزّز بعضها البعض: الرأسمالية، والإمبريالية، والاستعمار، وهيمنة الطبقات، والأبوية، والعنصرية، والتمييز القائم على الطائفة، والإسلام فوبيا (إرهاب الإسلام) و(إرهاب) مجتمع الميم. والفاشية والاستبداد والتوترات الجيوسياسية كلها في ازدياد وتصاعد وتُعمّق عدم الاستقرار السياسي. النظام الاقتصادي الراهن، القائم على النمو اللانهائي والاستخراجية المفرطة، يُدمّر الأرض الأم، وأراضينا، وأقاليمنا، ومجتمعاتنا، وصحتنا. وهو منطق يعطي الأولوية للربح على الحياة.

لقد فصلتنا الرأسمالية بعنف عن الطبيعة. إنها تستغل النظم البيئية للكوكب وتنوّعه البيولوجي الحيوي وخيراته المشتركة، محوّلةً إياها إلى سلع للاستهلاك وتلقيها بعد ذلك كنفايات. نحن نواجه أزمة مناخية وأزمة تنوع بيولوجي حيوي، بينما يتوسّع استخراج الوقود الأحفوري بقيادة الشركات بموافقة الحكومات.

والحروب والنزاعات المسلحة تزداد وتتصاعد. فالإبادة الجماعية في غزة والنزاعات العنيفة والتوترات العرقية تُساهم في توسيع الرأسمالية العنصرية المتجذّرة بعمق في هياكل السلطة الإمبريالية. والشركات والنخب العالمية، بالتواطؤ مع الحكام وقادة اليمين المتطرف، تُوسّع ثرواتها مع تركيز السلطة في أيديها. هذا النظام الاقتصادي يُرسّخ اللامساواة والظلم. الشركات اليوم أشدّ نفوذاً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً حين انعقد أول اجتماع لنيبليبي، وهي تكرس تراكم الثروة في أيدي قلّة وتُعمّق الحرمان للأغلبية. يخضع الجنوب العالمي للديون والنهب والاستغلال. والصفقات التجارية الجائرة والقروض المشروطة والسياسات النيوليبرالية تنخر السيادة وتُوقع الدول في دوامة ديون غير مشروعة.

كما تعمق التشريعات النيوليبرالية الاعتماد على التصدير والتهجير الريفي والتحضر العشوائي. وقد أخفقت الحكومات في وقف الاستخراجية والنهب الاستعماري والتدمير البيئي. وتظل الالتزامات الجريئة لتغيير هذا الواقع حبراً على ورق دون تطبيق. بل إن العقوبات القسرية والتعريفات الجمركية الأحادية التي تُميّز الشركات تُهدّد بتفاقم التضخم وتقييد الوصول إلى الغذاء وانتهاك الحق الإنساني في الغذاء والصحة.

وعلى الصعيد العالمي، تستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات على الفضاءات متعددة الأطراف، كما كان الحال في قمة الأمم المتحدة لأنظمة الغذاء عام 2021، والتي روّجت لها بقوة مصالح الشركات بالمنتدى الاقتصادي العالمي. وكذلك المبادرات "متعددة أصحاب المصلحة" والتي تعزز حضور الشركات ونفوذها، تنافس مع الفضاءات متعددة الأطراف الشرعية كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ولجنة الأمن الغذائي العالمي، كما أنها تضعف أطر حقوق الإنسان وصنع القرار الحكومي الدولي والمساءلة. فالفاو وغيرها من فضاءات الحوكمة العالمية يجري اختطافها وتقويضها بواسطة مصالح الشركات، كما يتجلّى ذلك في التشجيع الراهن على صيد الأسماك الصناعي من قِبل اللجنة الفرعية للفاو المعنية بمصايد الأسماك.

على أرض الواقع، يعاني الناس من تأثيرات قوة الشركات في جوانب كثيرة من حياتهم اليومية. يشعر الفلاحون بثقل تركّز الشركات حين تُنتزع الأراضي الزراعية لصالح التطوير الصناعي أو المزارع الكبرى أو التعدين الاستخراجي. وتضغط الشركات على الحكومات الوطنية والمحلية لخصخصة الصحة والتعليم، مما يجعلهما مُكلفَين وإقصائيين. كما تُؤثّر على السياسات الوطنية بطرق شتى لتُدمّر الأسواق المحلية واقتصادات التضامن.

نحن نخوض معركة ثقافية، معركة بشأن السرديات. ونواجه تزايد الكراهية والعنصرية والتمييز الطائفي وكراهية الأجانب وكراهية النساء ورهاب المتحولين جنسيا وخطاب معاد للمهاجرين وضد المناخ. وتنشر وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الشركات واليمينة معلومات مضللة تنتزع شرعية الحركات أو تستولي على لغتنا وتروّج للخصخصة وإلغاء القوانين، والفردانية وأيديولوجيات التفوق. وهذا يشكل التصور العام للطرق التي تعتم على دور حركات الشعوب. لا يزال التواصل الشعبي والمعرفة الجماعية مهددين، حيث .إن سرديات الشركات تؤدي إلى تآكل قدرة المجتمعات على سرد قصصها الخاصة والدفاع عن حقوقها
نحن نواجه أزمة ديمقراطية عالمية تتسم بتزايد اللامبالاة وانعدام الثقة في السياسة. وتستغل النظم الاستبدادية والجماعات الفاشية الانقسامات بين المضطهَدين. كما يواجه النشطاء والصحافيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الاضطهاد والعنف والاغتيال دون عقاب. ويستمر التمييز على أساس العرق والطبقة والجنس والطائفة والدين، وتواجه مجتمعات الميم+ الإقصاء. وتتعرّض الشعوب الأصلية للإبادة الجماعية المستمرة. ويعاني العمال المهاجرون من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز والترحيل.
وتمارس الدول القمع بصورة متزايدة بدلا من الحماية، مما يفكك الخدمات العامة والقوانين التي تدعم الصالح العام. استحواذ الشركات يقوض عمليات صنع القرار والسياسات العامة. كما يتم تجاهل القانون .الدولي وحقوق الإنسان وعدم تطبيقهما

الحرب والاحتلال والصراعات المسلحة تدمر الشعوب والأقاليم وأسس الحياة الجماعية. والعدوان العسكري والعنف الاستعمار الاستيطاني يُخرّبان منظومات الغذاء والبنية التحتية والخدمات الصحية، مما يؤدي إلى النزوح الجماعي والمجاعة وانعدام الأمن، فالإبادة الجماعية التي ترتكب في فلسطين تمثل تذكيرا صارخا بكيفية توظيف الغذاء كسلاح لتعزيز الأجندات الاستعمارية. والنزاعات المسلحة والعقوبات والأوبئة تُحدث صدمات في سلاسل الإمداد وتُفاقم الأزمات في منظومات الغذاء العالمية، بينما تتعرض الحقوق الاجتماعية والثقافية، بما فيها حقوق العمال والحق في الرعاية، لهجمات ممنهجة. وأصبح حجب البعثات الطبية والوصول الإنساني يمثلان هجوما مباشرا على حق الشعوب في الحصول على الرعاية. ومن خلال الحصار، والمراقبة والتقنيات العسكرية، تقوم القوات المحتلة بتفكيك المجتمعات وسحق المقاومة، مُعزّزةً بذلك الهيمنة العنصرية ومُعمّقةً الاستبداد. والحرب أيضاً محرّك رئيسي للتدهور .المناخي، تُغذّي الانبعاثات والتدمير البيئي والتهجير والانهيار الإيكولوجي

تُولِّد أشكالٌ جديدة من الاستعمارو النزاعات تنهب وتستولي على الأراضي والمحيطات والأقاليم، وعلى موارد جديدة مثل المعادن الأرضية النادرة، مما يترك الشعوب محرومةً من سبل العيش ومن حقّها في

تقرير مصيرها. وتعمل الشركات والحكومات على تفكيك الحقوق الإقليمية بما يخلّف آثارًا وخيمة على السيادة. ويتزايد النزوح من الريف إلى المدن، فيما تتعمّق آثار التهجير والجوع والاستغلال.
كما يشهد العالم أنماطًا متصاعدة من النزوح القسري، تشكّلها هذه العوامل البنيوية نفسها. ففي مختلف المناطق، يغادر الناس ديارهم بعدما تصبح أقاليمهم أقلّ قدرةً على استدامة الحياة وسبل العيش. وترتبط هذه التحركات بالجوع والديون والنزاعات والتدهور البيئي، مما يفرض ضغوطًا متزايدة على مناطق بأكملها. كما تتأثر بالحدود الاستعمارية وأنظمة الهجرة غير المتكافئة التي تقيّد التنقّل.

ويحمل النزوح القسري بُعدًا جندريًا واضحًا؛ إذ تزداد هجرة النساء وعملهنّ في قطاعات العمل المنزلي والرعاية والاقتصاد غير المنظّم، وغالبًا في ظروف هشّة مع حماية محدودة لحقوقهنّ العمالية والإنسانية. وتُعيد هذه الديناميات تشكيل المجتمعات والأسر، وتغيّر علاقة الإنسان بالأرض والإقليم، وتطرح تحديات كبرى أمام السيادة الغذائية وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها بشكل جماعي.

إنّ القوى الاقتصادية والسياسية ذاتها التي تُهجّر الناس من أراضيهم هي التي تُشكّل أيضًا أنماط إنتاج الغذاء وتداوله واستهلاكه. وتعمل المنظومة الزراعية-الغذائية الصناعية، المدفوعة بمنطق الربح، على تقويض السيادة الغذائية وتدمير بيئتنا وصحتنا. فهي تعتمد على الوقود الأحفوري، والمبيدات الزراعية، والكائنات المعدَّلة وراثيًا، والمضادات الحيوية، والأغذية شديدة المعالجة، مما يُفاقم التلوث والأمراض، ويساهم في إزالة الغابات وتلوّث المياه. كما تُنهَب البذور التقليدية وتُستبدل ببذور تجارية أجنبية محمية بقوانين الملكية الفكرية، في حين يُجرَّم الفلاحون بسبب حفظهم لأصنافهم المحلية. ويُعامَل الغذاء كسلعة، بما يفصل المنتجين عن المستهلكين وعن الأرض. وتتمثّل نتائج ذلك في انهيار بيئي، وتأثيرات سلبية عميقة على المجتمعات الريفية، وأزمة صحية عالمية تتجلّى في الجوع وسوء التغذية والسمنة، إلى جانب مقاومة المضادات الحيوية وانتشار الأمراض الحيوانية المنشأ.

تعكس أزمة المحيطات والأراضي الساحلية تداخلَ القوى ذاتها التي تُغذّي الظلم العالمي، حيث يتعرّض صغار الصيادين الذين يوفّرون نحو 30% من البروتين العالمي عبر منظومات غذائية مستدامة للتهميش، في ظلّ توسّع تربية الأحياء المائية الصناعية التي تُدمّر أشجار المانغروف وتلوّث المياه، إلى جانب استحواذ الأساطيل التجارية على مناطق الصيد التقليدية. وفي هذا السياق، تُضفي الروايات المضلِّلة لـ "الاقتصاد الأزرق" شرعيةً على التسييج والخصخصة، مُخفيةً ما ينجم عنهما من فقدان للتنوّع الحيوي واستيلاءٍ شركات على الموارد. وهكذا تتحوّل "البحار"، بوصفها فضاءاتٍ للحياة تتداخل فيها الأبعاد

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والثقافية والعلاقات القائمة على الهوية والأنطولوجيا، إلى حدودٍ جديدة لأسواق الكربون وتجارب الهندسة الجيولوجية المُروَّج لها كحلولٍ مناخية، بما يُعيد إنتاج منطقِ الاستخراج والاستغلال. وتفضي هذه الديناميات مجتمعةً إلى تهديد شعوب الصيادين، بوصفهم حرّاس الموارد المائية المشتركة، عبر تجريم سبل عيشهم، وتدهور النظم الإيكولوجية، وتعميق اللامساواة، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الأعاصير المدمّرة، والجفاف المطوّل، وحرائق الغابات، والفيضانات، وموجات الحر التي تتزايد حدّتها وتأثيراتها على سُبُل العيش وإنتاج الغذاء، ليست حالات شاذة ولا كوارث "طبيعية"، بل هي تجلّيات مباشرة للأزمة المناخية التي تمثّل بدورها حصيلةً تراكمية لقرون من الاستخراج الاستعماري والتصنيع القائم على الوقود الأحفوري وأنماط الاستهلاك المفرط المتركّزة في شمال الكرة الأرضية. وفي حين تظلّ المكاسب الاقتصادية محتكرةً لدى قلّة، تُلقى التكاليف الاجتماعية والإيكولوجية لهذا النموذج بشكلٍ منهجي على كاهل مجتمعات الفلاحين والمجتمعات الساحلية، والشعوب الأصلية والفئات المهمّشة بالفعل. ومن هذا المنظور، لا تُعدّ الأزمة المناخية مجرّد حالة طوارئ بيئية، بل هي أيضًا أزمة سياسية عميقة تكشف اختلال موازين القوى، حيث يُقدَّم منطق التراكم والنمو اللامحدود على حساب حدود الكوكب، والعدالة الاجتماعية، والحقّ الجماعي في بيئةٍ صحيةٍ وقابلةٍ للحياة.

وبالمقابل، تُقدِّم الرأسمالية حلولًا زائفة تخدم منطق الربح لا مصالح الشعوب ولا سلامة الكوكب، إذ تُروِّج «الرأسمالية الخضراء» و«الزرقاء» لوهمٍ مفاده أن التكنولوجيا أو التمويل وحدهما قادران على حلّ الأزمات البيئية. وفي هذا السياق، تُخصخَص الموارد المشتركة من غاباتٍ وسواحل ومياه وأراضٍ

زراعية وتُحوَّل إلى سلع خاضعة لمنطق السوق، بينما تؤدّي «الطاقة الخضراء» الخاضعة لهيمنة الشركات إلى تهجير المجتمعات بدل حمايتها. كما يُسهم صعود «الأغذية الزرقاء»، بوصفها منتجات مائية موجّهة نحو التسليع ضمن ما يُسمّى بالاقتصاد الأزرق، إلى جانب التوسّع في تربية الأحياء المائية، في تسريع الاستغلال الصناعي للنظم البيئية البحرية. وفي موازاة ذلك، تُعزّز «الزراعة الذكية مناخيًا» الاعتماد على المدخلات الاصطناعية والكائنات المعدّلة وراثيًا والبروتينات المُنتجة في المختبر. وهكذا، لا تؤدّي هذه «الحلول» إلا إلى تعميق اللامساواة، مع تقويض النظم الإيكولوجية وتهديد سُبُل العيش في المناطق الريفية.

تتصاعد المالية في جميع القطاعات مع تعزيز الجهات المالية نفوذها على السياسات الاقتصادية وقرارات الشركات، وينمو القطاع المالي أسرع من قطاعي التصنيع والزراعة. تولد الأسواق المالية المضاربة، وتقلبات الأسعار والاستحواذ على الموارد، كما يضخم استثمار المضاربة تكلفة الأراضي الزراعية وحقوق الصيد. اما بالنسبة ومالية الإسكان، فهي تشرد فقراء المناطق الحضرية من خلال تحويل السكن من سلعة اجتماعية إلى أداة مالية. وتحقق أسواق الكربون وبرامج وخطط التعويض أرباحا للأطراف الفاعلة المالية. ويتم التعامل مع الأراضي، والتنوع البيولوجي والموارد الوراثية كأصول مضاربة. تزداد ظروف العمل وأعباء الديون استغلالًا يومًا بعد يوم وأكثر من أي وقت مضى، إذ تتآكل أجور العمال بفعل التضخم والعقوبات والأزمات الداخلية، بينما يدفع ارتفاع مديونية الأسر العديد من العائلات إلى الاقتراض لمجرد تلبية احتياجاتها الأساسية. ويواجه العمال الأكثر فقرًا أجورًا متدنية وظروفًا هشّة

وغير مستقرة. كما يعاني المزارعون في ظلّ أسعار لا تغطّي تكاليف الإنتاج وديون متزايدة، مما يدفع الكثيرين إلى الهجرة أو التخلّي عن أراضيهم. وترتفع معدلات الانتحار مع فقدان الناس لمصادر للدخل والأمان. وفي هذا السياق، تعاني النساء من تفاقم الفقر وتزايد أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر، وغالبًا ما يتحمّلن عبء ديون الأسرة ومسؤولية البقاء الاقتصادي.

وأخيرا، ظهر الاستعمار الرقمي كحدود جديدة لسلطة الشركات، حيث تمكن رقمنة الزراعة والصحة وحوكمة المناخ من استخراج البيانات من الأقاليم والمجتمعات وتحويلها إلى أصول خاصة. تحويل الإنتاج والتجارة والتسويق والتوزيع إلى بيانات رقمية يمكن تتبعها وتحليلها واستخدامها في التنبؤ (عملية تعرف باسم "التحويل إلى بيانات") تحول الحياة والبيئات إلى مصادر مستمرة من الأرباح، مركزة السلطة في أيادي عدد قليل من الشركات بينما تخفي الاستغلال. الموارد الوراثية يتم رقمنتها وتسجيل براءات اختراعها، مما يسرع من وتيرة القرصنة الحيوية ويعزز السيطرة الاحتكارية على الحياة. ولا ينفصل الصراع حول من يمتلك البيانات ويسيطر عليها عن النضالات الأكبر من أجل السيادة الغذائية والعدالة والاستدامة.

ورغم هذه الظروف، تواصل الشعوب والحركات بناء مجتمعات متجذرة في العدالة. ومنذ ظهورها في منتصف تسعينيات القرن العشرين للدفاع عن حق الشعوب في التحكم في أنظمتها الغذائية بما يتوافق مع الطبيعة، توسعت الرؤية السياسية للسيادة الغذائية عبر آلاف من الحركات والمنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وهي تقدم نموذجا تحرريا يتحدى سلطة الشركات ويستعيد العلاقة بين الغذاء والأرض والمياه والأقاليم من خلال حقوق وحوكمة جماعيتين. وباعتبارها أفق مشترك مع حركات شعبية أخرى، تدفع السيادة الغذائية تقدم التحول المنهجي المتجذر في الزراعة الإيكولوجية، واقتصادات التضامن وتقرير المصير المجتمعي. وفي مواجهة الأزمات المتشابكة، تحث هذه الدعوة الحركات على الحشد معا، وتجاوز الشرذمة وتشكيل مستقبل جماعي من خلال المبادرات التحويلية الجارية بالفعل. هذه هي دعوة الحراك التي أطلقها منتدى نيليني العالمي الثالث.

القسم 3

ما نسعى إلى تحقيقه وكيف نقوم بذلك

هدفُنا طموحٌ واستشرافيّ يتمثل في تفكيكُ جميع أشكال الاضطهاد من الاستعمار والرأسمالية والإمبريالية، إلى الأبوية وكراهية النساء والتمييز الجنسي والمعيارية المغايرة، والعنصرية والطبقية والتمييز القائم على الطبقة الاجتماعية أو الطبقات المغلقة، والتمييز ضدّ ذوي الإعاقة والعملُ على تحويل الأنظمة التي تُعيد إنتاجها تحوّلًا جذريًا إلى أنظمة تُعزّز الترابط والعدالة والحياة. فكيف يمكننا تحقيق هذا الهدف الطموح في لحظةٍ سياسية تتّسم بأزماتٍ بنيوية متشابكة وعميقة وطويلة الأمد؟

لدينا الكثير مما يمكننا أن نبني عليه. فعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، نجحت الحركات الاجتماعية في تطوير مشاريع تحويلية في فضاءات قطاعية وإقليمية متنوعة، كلها متجذّرة في رؤية مشتركة لسيادة الشعوب. كما طوّر صغار منتجي الغذاء مفهوم السيادة الغذائية وممارستها، مُؤكّدين على حق الشعوب في تحديد منظوماتها الغذائية والزراعية الملائمة ثقافياً والمنصفة والسليمة بيئياً. ونظّمت حركات العدالة

المناخية نفسها للنهوض بانتقال طاقي نسوي وعادل، متجذّر في استجابات مجتمعية قاعدية لأزمة الطاقة المدفوعة بالوقود الأحفوري. وحشدت حركات أخرى حول أهداف مثل بناء اقتصاديات التضامن الاجتماعي وتأمين صحة الشعوب والتعليم المجاني للجميع، على سبيل المثال لا الحصر.
ترتبط هذه النضالات ارتباطا وثيقا بالنضالات المستمرة من اجل الوصول إلى الأراض والمياه والموارد المشتركة والأقاليم والتحكّم بها. لقد نظمت الحركات الاجتماعية دفاعا عن حقوق العمال والنساء والنوع الاجتماعي والشعوب المتنوعة جندريا وجنسيا، والمهاجرين والشعوب الأصلية وكثيرين غيرهم. وتساهم كل حركة بشكل أساسي في مقاومة قوى الرأسمالية والامبريالية الاستخراجية والتي تحاول قمع التنوع، ومن أجل تعزيز مشروعنا المشترك لتحقيق سيادة الشعوب.

نتيجة للمناصرة المستمرة، وبناء القاعدة السياسية، وتعبئة الشعوب، أصبحت مجتمعاتنا والجمهور الأوسع الآن أكثر إلماماً بمطالبنا ومقترحاتنا. وقد برزت إمكانيات جديدة للتحالفات مع حكومات محددة، مما أدى إلى تحقيق إنجازات مهمة، بما في ذلك اعتماد أطر رائدة لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تتحدى دول وحركات من الجنوب العالمي الهيمنة الغربية وتعزز إرساء عالم متعدد الأقطاب. إن هذه اللحظة من التحوّل تُمثّل فرصة حاسمة؛ والأمر متروك لنا لتكثيف جهودنا وتعزيز قوتنا الجماعية.

خطوة بخطوة، سنواصل تشكيل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لتحقيق التغيير الجذري. ومع تقاطعنا حول المحاور الستة المترابطة المعروضة في هذا القسم، سنطور تكتيكاتنا واستراتيجياتنا وتُكيّفها لتفكيك هياكل الاضطهاد مع بناء طرق حياة جديدة متجذّرة في العدالة والإنصاف. وفي المستقبل، سنسعى لاتخاذ إجراءات تستجيب للاحتياجات الفورية للشعوب على الأرض، بينما نحقق التقدم نحو التحول. سنسعى إلى تحقيق التماسك عبر التغيير على المدى القصير والمتوسط والبعيد وعبر المستويات المتعددة التي نعمل عليها، بحيث تعزز كل خطوة الخطوات الأخرى. سيولد تقدمنا المنهجي المدروس على هذا المسار الظروف اللازمة للتحول.

بناء ديمقراطية وحقوق الشعوب، والسلام والتضامن العالمي، والدفاع عنها

سنعمل على التفكيك التدريجي للهياكل السياسية التي تديم أشكال القمع والاضطهاد المتعددة التي نواجهها، هياكل تتجسد بشكل متصاعد في تقدّم الفاشية والاستبداد والنزاعات والاحتلال وسلطة الشركات متعددة الجنسيات وإفلاتها من العقاب. وبالتوازي، سنبني ديمقراطية الشعوب المتجذرة في مجتمعات المساواة تُرسّخ العدالة وحقوق الإنسان وتُصون رفاه الأرض الأم، وتُديم السلام. وستكون الديمقراطيات التي نسعى إلى إرسائها ديمقراطيات نسوية وكويرية ومناهضة للعنصرية وشاملة، كما ستصون بشكل صريح حقوق وقيادة مجتمعات الميم والأقليات الإثنية والمجتمعات المُعرَّضة للتمييز العنصري وذوي الإعاقات وجميع من يتحدّون في التسلسلات الهرمية الأبوية وقيادتهم.

سنقف في تضامن أممي مع الشعوب التي تعاني من الاضطهاد والنزاعات والاحتلال والتهجير والإبادة الجماعية. وندعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في فلسطين، وإلى حظر وإيقاف التعاون الحكومي مع قوات الاحتلال. كما نُدين بشدة الإبادة الجماعية المستمرة للشعب الفلسطيني على يد قوات الاحتلال التي تُوظّف الجوع والحرمان ومنع وصول المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية، والتهجير القسري كأسلحة للحرب. وندعو إلى رفع الحصار الذي يمنع وصول المساعدات الطبية والإمدادات إلى غزة. كما نادى بها الشعب (BDS) ونطالب بتطبيق تدابير المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الفلسطيني منذ عام 2005: إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير وحق العودة.

ندين النزاعات في جميع المناطق من السودان إلى هايتي، ومن أوكرانيا إلى اليمن، ومن كولومبيا إلى ميانمار، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أفغانستان. وسنقف في تضامن مع شعوب فنزويلا وكوبا والساحل الأفريقي، ومع جميع المجتمعات التي تنتفض ضد عنف الهيمنة الإمبريالية والاستعمارية والإرهاب الذي تُنتجه. وسنقف ضد جميع أشكال العسكرة والاحتلال والإبادة الجماعية. وسنُعزّز الأعمال العالمية ضد توظيف الغذاء كسلاحاً والتدمير المتعمّد للمستشفيات والأنظمة الصحية كأسلحة حرب. وسنطالب بإنهاء فوري للتدخل العسكري والاقتصادي الأمريكي في كل أنحاء الأميركتين والجنوب .العالمي. وسنطالب بوقف فوري لجميع العقوبات الاقتصادية والحصارات التي تُسبّب الجوع والمعاناة سنخضع حكوماتنا للمساءلة بشأن تنفيذ تدابير السلام ونزع السلاح. وسنعزز عمليات بناء السلام القائمة على محاسبة مرتكبي الجرائم، وتعويض الضحايا، والسعي لتحقيق العدالة. كما سندفع جهود السلام التي ترتكز على العدالة واسترداد الأراضي. وسندعو أيضا إلى التقليص الشديد في الاستثمار في الأسلحة وإنتاجها، إلى جانب التنظيم العاجل لصناعة الأسلحة وتجارتها. وسنعمل على النزع العالمي الجماعي للسلاح، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على أخطر الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية .والكيماوية

سنتخذ إجراءات لبناء معارضة فعالة لجميع الأنظمة الفاشية والاستبدادية التي تقوض الديمقراطية التشاركية وتتراجع عن الحقوق التي ناضلت الشعوب من أجل انتزاعها. وسنفضح السرديات اليمينية المتطرفة التي تروج لقيم وممارسات مناهضة للديمقراطية والحقوق ونقاومها ونسعى إلى تفكيكها. وسنطعن ونغير السياسات الاستبدادية المستخدمة كأداةً لإسكات المعارضة المشروعة. وسندافع عن جميع حقوق الإنسان في أبعادها الفردية والجماعية وغير القابلة للتجزئة. وسنعمل على منع تجريم المدافعين عن الحقوق ومقاومة التهديدات ضد الناشطين والصحفيين وصغار المنتجين والمدافعين عن البيئة والمهاجرين .والعمال المنخرطين في النقابات وغيرها من أشكال التنظيم العمالي

وسنسعى أيضًا إلى وضع تدابير حماية لأولئك الذين يقاومون نزع الأراضي، والتهجير، والأنشطة الاستخراجية، والاستغلال، والعنف الذي تمارسه الشركات. سنعمل على ضمان حقوق العمال المهاجرين بما فيها أجور عادلة ووضع حد للاتجار بالبشر والحماية القانونية والوصول إلى الرعاية الصحية وظروف عمل آمنة مع إيلاء اهتمام خاص للنساء اللواتي يواجهن هشاشات متصاعدة ومتشابكة. وسندافع عن كرامتهن، مُقرّين بأن العمال المهاجرين ليسوا ضحايا سلبيين، بل عمال ومنتجين للغذاء ومنظّمين ،يحافظون على استدامة الاقتصاديات والثقافات. كما سنسعى أيضاً إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة

.مُدركين أنها ظاهرة تُكثّفها الحروب والانهيار المناخي والاستيلاء على الأراضي والاستغلال الممنهج سنقاوم تفوّق البيض والاستعمار والأنظمة التي تُقسّم المجتمعات على أسس العرق، والطبقة، والطائفة، والجنس. وسنواجه العنصرية المعادية للسود والأشكال الخاصة من الاضطهاد التي تعانيها الشعوب المهمّشة عنصرياً. وسنعمل على تعزيز أطر العدالة العرقية والمطالبة بتنفيذ إعلان ديربان وخطة عمله، وبناء عمليات مشاركة شفافة في السلطة لضمان الاعتراف بالناخبين المضطهدين عنصرياً بوصفهم محورَ .التحول الجذري للمنظومة

سندين صراحةً جميع أشكال انتهاكات الحقوق والعنف ضدّ النساء والأشخاص ذوي التنوّع الجنسي والجندري. كما سندين العبء المزدوج الذي تتحمّله النساء، إذ يدعمن الأسر والمجتمعات بينما يبقين .مهمَّشات في الفضاءات السياسية. وسندعم تشكيل جماعات نسوية كوير وتعزيزها في جميع المناطق سنُعزّز المشاركة الجوهرية للشباب وقيادتهم في جميع ميادين صنع القرار، مُعترفين بهم بوصفهم فاعلين رئيسيين في التحوّل الجذري للمنظومة، ومُقرّين بأن تجدّد الشباب والأجيال يقع في صميم النضالات حول الأرض، والبذور، ومصايد الأسماك، والحوكمة. وسندعم تكوينهم السياسي والتقني بوصفهم قادةً شبابًا، مع .إنشاء فضاءات دائمة لأصواتهم ومشاركتهم في صنع القرار في جميع أعمالنا

سنبني آليات للحوكمة المشتركة تضمن حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها على اتخاذ القرار. وسنعمل على كسر عزلة الحركات الاجتماعية وحركات المواطنين وعلى تعزيز دورها الجماعي في

المحلي، وسندعم التنظيم من أجل تحقيق الإصلاحات الهيكلية التي تصب في صالح الحركات الشعبية. وسنناضل من أجل حرية التنظيم وإنشاء النقابات. وسنعزز قدرات القطاعات والشعوب المختلفة على التعبير عن نضالاتها في منصات الحركات، والتفاعل مع المنصات العالمية الأخرى في إطار النضال من أجل التحول المنهجي.

سنناضل من أجل أطرٍ سياسية وقانونية مُلزمة، وسياساتٍ عامة قوية تُعدّ ضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والجنسانية، والعرقية، والبيئية. وسنطالب بمشاركةٍ اجتماعية وقاعدية منظَّمة، وبسلطةٍ حقيقية في بناء هذه الأطر وتنفيذها. وسندعو إلى التنفيذ الفعّال للأدوات الدولية التي توفّر أطرًا للتعاون العالمي في الدفاع عن حقوق الشعوب.
سنتّخذ تدابير صارمة لوقف سيطرة الشركات على المؤسسات العالمية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية (WHO). وسندعم لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم بوصفها الفضاء السياسي للأمم المتحدة الذي يضمن حتى الآن، على أفضل وجه مشاركة (CFS) ذات معنى لشعوبنا في صنع قرارات الحوكمة الغذائية وتطوير السياسات الزراعية، وسنسعى إلى الدفاع عنها في مواجهة تدخل مصالح الشركات والصراعات الجيوسياسية.

سنبني حركة بين القطاعات لتحويل المنظومة المتعددة الأطراف جذرياً، مع الاستمرار في استخدام مساحات الأمم المتحدة القائمة حيث يمكننا الحصول على إجراءات تدعم نضالاتنا. وسنربط المناصرة العالمية بالجهود القاعدية والأدلة الشعبية، وسندفع أجنداتنا من أجل التحول الجذري في جميع الفضاءات وعلى جميع المستويات. سنناضل من أجل تحقيق نظام عالمي يضع حقوق الشعوب في مركزها، ويمنع الشركات متعددة الجنسيات والقوى العسكرية والمالية الكبرى من ممارسة سلطتها وفرضها والاستيلاء على مسارات صنع القرار، والتي من شأنها أن تفرض احترام النظام القانوني الدولي.

سنعزّز الأسس الثقافية والتعليمية والاجتماعية لديمقراطية الشعوب. كما سنُقرّ بأن ممارسة الديمقراطية تبدأ في الجماعات التي نشارك فيها بصورة مباشرة، من الأسرة والمجتمع صعوداً. وسيكون لدينا الشجاعة لمعالجة الأعراف التقليدية التي تُحدث التمييز، وكذلك مثل هذه الممارسات داخل حركاتنا في حد ذاتها.

بناء اقتصادات الشعوب

سنشارك بقوة في تفكيك سيطرة الشركات على الاقتصاد، والأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاستعمارية والأبوية والعنصرية التي تُشكّل الأسس للأزمات المتشابكة التي نواجهها. وبديلاً عنها، سنسعى إلى بناء اقتصاديات تقوم على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وعلى العلاقات بين الشعوب مع الأرض والأراضي.

سنؤطّر أفعالنا ضمن مقارباتٍ اقتصاديةٍ اجتماعيةٍ وتضامنيةٍ ونسوية، تضع العمليات التي تحافظ على الحياة في قلب النشاط الاجتماعي والاقتصادي. وسنلتزم بالقيم المرتبطة بالتعاون والمعاملة بالمثل والإدارة الذاتية، مُذكّرين بأنّ التكاثر الاجتماعي والرعاية يشكّلان الأسس الجوهرية للحياة الاقتصادية. كما سنُعزّز المشتركات والمشاعات بوصفها ممارسةً جماعيةً لتحرير ما تعرّض للخصخصة والاحتجاز. وسنُفعّل دوائر الاقتصاد التضامني كأداةٍ لتعزيز الإنتاج القائم على المجتمع والإشراف عليه والمسؤولية تجاهه، ولتعزيز الاستقلالية والرعاية. وسنرحّب ونتحاور مع جميع تقاليد ورؤى الشعوب والمجتمعات والحركات التي تصف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بطرق تُعزّز السلام والمساواة والحقوق والعدالة والرفاه، مثل السيادة الغذائية، والصحة للجميع، وعدالة المناخ، والانتقال النسوي والعادل، و"بوين فيفير" ((العيش الجيد)، و"سارفودايا" (الرفاه للجميع.

معًا سنخوض النضالات العالمية والوطنية التي تهدف إلى تقييد سلطة الشركات، وتلبية احتياجات الشعوب، والدفاع عن فضاء يتيح بناء اقتصادات الشعوب من القاعدة. وسنعمل على استعادة الأقاليم، ومناهضة تحويل كل شيء إلى سلع، والخصخصة، وتحرير الأسواق، والتمويل المفرط للطبيعة والاقتصاد. كما سنجعل أفعالنا وحراكنا تضامنًا مع نضالات الشعوب ضدّ اعتداءات الشركات مرئيةً ومسموعة. وسنحشد من أجل اعتماد أداة فعّالة وملزمة قانونًا تحت مظلة الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الشركات العابرة للحدود، على أساس قانون حقوق الإنسان الدولي.

سنسعى إلى تحقيق إصلاح عميق في الهيكل الظالم للحوكمة المالية العالمية. ومع إدراكنا أن المؤسسات المالية تسيطر على سيادة العديد من الدول، سنطالب بوضع حد لسياسات الإصلاح الهيكلي التي تكرس دورات الاعتماد والاستخراج الجائر. وسنعمل على تعزيز العدالة الضريبية والمطالبة بالتعويضات عن العبودية، وعن الاستخراج المستمر والاستغلال والتدمير البيئي. كما سنناضل من أجل إلغاء الديون غير المشروعة التي تُثقل كاهل العديد من بلدان الجنوب العالمي (وبعض دول الشمال العالمي)، والتي تكرس الاقتصاديات قائمة على الاستيراد والتصدير تبقى هذه البلدان عالقةً فيها.

وسنسعى بلا هوادة إلى تفكيك الآليات التي يكثف من خلالها الاقتصاد الرأسمالي الآثار التي لا تطاق للحرب والاحتلال والنزوح والهجرة القسرية، والتي تتلازم مع تحقيق الأرباح من صناعة الأسلحة، ومع السياسات اللاإنسانية التي تهدف إلى التحكّم في الحدود وتجريم المهاجرين واللاجئين. وسنعمل على بناء اقتصاديات سلام، تقوم على التعاون بدلًا من التنافس.

اعترافًا بأنّ التجارة نشاطٌ اقتصادي أساسي في جميع المجتمعات، سنسعى إلى تعزيز نماذج تضع الإنسان والكوكب في صميمها. وعلى المستوى العالمي، سنناضل من أجل إطارٍ دولي بديل جديد للتجارة بين البلدان، إطار قائم على السيادة الغذائية والعدالة والتضامن والمعاملة بالمثل، ويضمن للدول الاستقلالية في تطوير سياسات عامة ملائمة تكفل إنتاجًا محليًا كافيًا من الغذاء الصحي، ودخلًا عادلة لجميع العمال والمنتجين، وأسعارًا في متناول الجميع، بالاستناد إلى سياسات عامة أثبتت فاعليتها. وفي نفس الوقت، سنضغط على الحكومات للانسحاب من اتفاقيات التجارة والاستثمار الحر، ومقاومة توقيع اتفاقيات جديدة تُعيد إنتاج النموذج النيوليبرالي الذي نعارضه، كما سنناضل بقوة ضد آليات تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول (ISDS).

سنعمل على ضمان إعطاء أولويةٍ للتجارة الإقليمية والقارية على حساب التجارة العالمية، وتطوير الأسواق الإقليمية والقارية بعيدًا عن التأثيرات الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية. وسنبني التجارة من الأسفل إلى الأعلى، متجذّرةً في أسواقٍ إقليمية خاضعةٍ لحوكمة ديمقراطية تُتيح وصولًا متكافئًا وأسعارًا عادلة للجميع (بما في ذلك صغار المنتجين والنساء والأشخاص ذوي التنوع الجنسي والجندري والشباب)، مع أداء وظائف اجتماعية وتعليمية متعددة، وتشجيع التنوع، وإحياء اقتصاديات الشعوب الإقليمية، وربط الأرياف بالمدن. وسنُعزّز اقتصاد الشعوب الأصلية وسكان الغابات من خلال منتجات الغابات غير الخشبية، والطب التقليدي، وممارسات الصيد، والجمع.

سنتّخذ إجراءات لضمان تناسق التشريعات والمعايير الوطنية واتفاقيات التجارة الدولية مع حقوق الإنسان للأشخاص المشاركين في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول والأقاليم. وسنطالب بسياساتٍ عامة تُفضّل الاقتصاد التضامني الاجتماعي والأسواق الإقليمية وصغار المنتجين المحليين والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية الشاملة. وسنُصرّ على ربط الإصلاحات الضريبية وإصلاحات الديون على المستوى العالمي باستخدام الموارد بشكل شفاف وخاضع للرقابة الديمقراطية على المستوى الوطني، بما يُعزّز اقتصاد الشعوب محليًا ويمدّ الخدمات العامة للجميع، بما فيها الصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها. وسندفع نحو إرساء آليات لمنع الفساد في مخططات التعويضات، بما فيها الدعم. وإدراكًا بأنّ المديونية على مستوى الأسر باتت وباءً عالميًا متناميًا، لا سيما بالنسبة للنساء، سنعارض توسّع التمويل الأصغر القائم على الائتمان.

دعماً لمناصرتنا لاقتصاد الشعوب، سنقوم بإجراء أبحاث ونشر معلومات بشأن العقبات التي تُشكّلها الأطر القانونية والسياسات العامة التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات في وجه الانتقال العادل والنسوي والشعبي ودمقرطة أنظمة الطاقة والغذاء والصحة، والتعليم، والرعاية، وغيرها. وسننظّم حملات لاستعادة السرديات التي تتحدي سيطرة الشركات على أفكار المتعلقة بالاستدامة والسلامة والأسعار.

سنبني على البدائل الكثيرة الموجودة للأنظمة الاقتصادية الاضطهادية. وسنُعزّز التشارك الأفقي وبين الأجيال في التجربة والمعرفة بين الحركات، بغرض تشبيك وتعزيز حضور التعبيرات المتعددة والمتنوعة لاقتصاد الشعوب الذي يُبنى من الأسفل، مثل الأسواق الإقليمية المتجذّرة، والخدمات الصحية المجتمعية، والانتقال الطاقي الشعبي النسوي والعادل الذي يدار من قبل الشعوب.

السيادة الغذائية والزراعة البيئية

سنسعى إلى تفكيك منظومة الغذاء المعولمة والمُصنَّعة بقيادة الشركات، والتي تنتهك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وسبل عيش الشعوب، فيما تُلحق الضرر بالبيئة وتُفاقم أزمات المناخ والتنوّع الحيوي. وبديلاً عنها، سنواصل بناء السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية، مُعزّزين الحق في الغذاء عبر منظومات غذائية محلية وإقليمية بوصفها مطلبًا مركزيا.

سندافع عن فهمنا للسيادة الغذائية من مصادرتها من قِبَل الحركات القومية والحمائية المنتشرة اليوم. ونُعيد التأكيد صراحةً على التزامنا الجماعي بالركائز الست للسيادة الغذائية: الغذاء للناس؛ وتثمين مُزوّدي الغذاء؛ وتوطين منظومات الغذاء؛ ووضع التحكّم محليًا؛ وبناء المعرفة والمهارات؛ والعمل مع الطبيعة. هذه الركائز هي التزامات حيّة قدّمتها حركاتنا وستواصل تعميقها عبر النضالات الملموسة والعمل الجماعي.
سنواصل تعزيز الزراعة الإيكولوجية بوصفها مساراً نحو السيادة الغذائية، مع فهم أنه ليس مجرد ممارسة وعلم، لكنه أيضاً وبشكل خاص حركة اجتماعية وأسلوب حياة، "نسيج للهوية الجماعية" بين الفلاحين والشعوب الأصلية وصغار صيادي الأسماك والرعاة والمستهلكين في أرجاء العالم. ومن خلال الزراعة الإيكولوجية، سنعزز عمليات التبادل والتعلّم المتبادل عبر الخبرات وأنظمة المعرفة المتنوعة.
ستعمل حركاتنا معًا على تعزيز النظم الزراعية الإيكولوجية المحلية واستقلاليتها لتوسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية. سنوظف الزراعة الإيكولوجية لتحويل نموذج الإنتاج السائد نحو نظم غذائية محلية، حيث

تستطيع المجتمعات والشعوب الأصلية إنتاج غذائها الخاص المناسب ثقافيًا والتواصل مع المستهلكين عبر الأسواق المحلية. وبذلك، سنعزز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي يزيد من الاكتفاء الذاتي والقدرة على الصمود، ويوطد الروابط بين المناطق الحضرية والريفية القائمة على التضامن والرعاية المتبادلة والتعاون.

مُقرّين بالدور المحوري والمسؤولية المركزية للدول في التنفيذ الكامل للزراعة الإيكولوجية، سنطالب بأن تدعم السياسات العامة المنظومات الزراعية الإيكولوجية بدلاً من تفضيل النماذج الزراعية الصناعية. وسنناضل من أجل سياسات عالمية تُقرّ بالزراعة الإيكولوجية بوصفها الحل الأمثل لأزماتنا المتعددة، وتحشد الموارد لتنفيذها على المستوى الوطني، مثلاً بدمج الزراعة الإيكولوجية في السياسات الوطنية ومناهج المدارس، أو بتوجيه التمويل العام نحو الزراعة الإيكولوجية الحقيقية والبحوث بقيادة الفلاحين بدلاً من الممارسات التي تقودها الشركات والمُسمّاة "الزراعة ذكية مناخياً".

سنُكثّف جهودنا لتأمين مصايد الأسماك الصغيرة المستدامة وسُبُل عيش الصيادين وتعزيز رفاهية مجتمعات الصيد بما في ذلك النساء الصيادات وجامعات المأكولات البحرية وجامعات المحار وممارسي تربية الأحياء المائية التقليدية، والاعتراف بهم باعتبارهن ضروريين لتحقيق السيادة الغذائية. ولتحقيق هذه الأهداف، سننظّم على المستوى الوطني للمطالبة بتطبيق المبادئ التوجيهية للفاو لمصايد الأسماك الصغيرة؛ وسنُجري بحوثاً تشاركية لتوثيق فقدان الأراضي الساحلية وموارد الصيد؛ وسنُنظّم حملات ضد تربية الأحياء المائية الصناعية والأشكال المدمّرة من الاستخراجية؛ وسنُعدّ قضايا أمام المحاكم لتأمين الحقوق العرفية والحقوق البحرية الحرفية والأراضي ونبني شبكات قانونية لتعزيز هذا العمل؛ وسنصيغ قوانين تُعطي الأولوية لمصايد الأسماك الصغيرة على المصائد الصناعية؛ وتحدي انتهاكات الشهادات البيئية.

سترشد نتائج هذا العمل وتعزز مشاركتنا وانخراطنا وطلباتنا في الإطار الاستراتيجي العالمي المعني بمصائد الأسماك صغيرة النطاق، ولجنة الفاو بشأن مصائد الأسماك ومناصرتنا من أجل المصادقة وتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 188 بشأن العمل في مصائد الأسماك لضمان ظروف عمل لائقة، وسلامة في البحر، والحماية الاجتماعية للصيادين في المياه البحرية والداخلية.

سنعمل من أجل ضمان الاعتراف بالأنظمة الرعوية كمصادر سبل عيش لا غنى عنها لإنتاج الغذاء تدعم المجتمعات والأقاليم والتنوع البيولوجي، ومع ذلك تستمر في التآكل بشكل منهجي بسبب النماذج الصناعية ونمو الممارسات الاستخراجية. سنقف مع الحركات الرعوية وهي تدفع الزراعة البيئية وتنظم من أجل

الصمود التحويلي في مواجهة ممارسات الاستخراج والسيطرة على الإقليمية. ونظرا للدور الحاسم لمجتمعات سيلفو الرعوية في تأمين التنوع الجيني ومقاومة انهيار التنوع البيولوجي الناتج عن أنظمة الثروة الحيوانية الصناعية، واضطرابات المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، سنناصر الاعتراف بالمعرفة الرعوية، والمؤسسات العرفية، وممارسات التربية البيئية، ونطالب بإدماجها الكامل في عمليات الحوكمة واتخاذ القرار. سنعترف بأنماط حياة الرحل والرعاة ونروج لها كمصادر لمنتجات أكثر صحة وعالية الجودة مع أقل استخدام للمواد الكيماوية. وسندفع عملهم من خلال إجراءات جماعية ملموسة، بما في ذلك دعم تجمع عالمي للرعاة سيعقد في مونغوليا في أغسطس/آب 2026 ضمن إطار السنة الدولية للمراعي والرعوية.

سندعو منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لضمان حق الرعاة المتنقلين والبدو الأصليين في التمثيل العادل وفي المشاركة الفعالة في المنصات والعمليات المتعلقة بالرعي، بما في ذلك السنة الدولية للمراعي والرعاة، ومركز المعرفة الرعوية، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الوطني. علاوة على ذلك، سنطالب بتعزيز وحماية حقوق ومصالح الرعاة المتنقلون والبدو الأصليون، كما هو منصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، عبر الأطر والعمليات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

سنواصل معارضة توسيع نطاق معلومات التسلسل الرقمية (DSI)، والهندسة البيولوجية التركيبية، الجيولوجية المدفوعة بأنظمة الملكية الفكرية التي تقيد الوصول إلى الموارد الوراثية والأدوية والتقنيات الصحية. وسنتحدى سيطرة الشركات على البنى التحتية الرقمية التي تخصخص التنوع البيولوجي والحياة نفسها، وسنناصر الحظر الواضح على براءات الاختراع وأي شكل آخر من أشكال حقوق الملكية الفكرية على الموارد الوراثية، بما في ذلك أجزائها ومكوناتها. وسنبني التحالفات مع الحركات المعنية بالعدالة الرقمية من أجل تحقيق ديمقراطية التكنولوجيا، ومنع استيلاء الأعمال التجارية الزراعية على البيانات وإنشاء بنى تحتية رقمية مملوكة للمجتمع لتعزز علم البيئة الزراعية والسيادة الغذائية.

سنعزز مشاركتنا في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة حيث سنواصل المناصرة من أجل الاعتراف القانوني بأنظمة بذور الفلاحين والشعوب الأصلية وحمايتها. وفي الوقت نفسه، سنطالب بالتطبيق الكامل على المستوى الوطني للحق الجماعي للشعوب الأصلية والفلاحين في حفظ بذورهم وتبادلها وبيعها، كما هو منصوص عليه في المادة 9 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية

للأغذية والزراعة، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (المادة 17) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وخاصة المادة 31.

سنوسع نطاق الحملات العالمية التي تدعو الفلاحين والشعوب الأصلية إلى الامتناع عن تقديم البذور لبنوك الجينات، كما سننظم حملات جديدة لمناهضة القرصنة البيولوجية الرقمية وقرصنة البيانات، وسنطالب باتخاذ إجراءات قانونية لمنع الاستعمار الرقمي. وسنتحدى أيضا قوانين براءات اختراع البذور واتفاقيات التجارة من النباتات لعام 1991 التي تجرم حفظ البذور (UPOV) مثل الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة.

تأمين الأراضي والمياه والأقاليم والإصلاح الزراعي

سنعارض بشدة الخصخصة والاستغلال الاستخراجي، وتسليع الأراضي والمياه والأقاليم الذي يجرد شعوبنا ومجتمعاتنا ويهجرها، وبدلا من ذلك، سندافع عن الحقوق الجماعية في الأرض والمياه ومناطق صيد الأسماك والبذور والصحة ونحافظ عليها بصفتها أعمدة أساسية في السيادة الغذائية. وسنرسخ نضالاتنا في الأطر الدولية، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، (UNDROP) من العاملين في المناطق الريفية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169، (UNDRIP).

سندعم إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وسنناضل من أجل استعادة أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية والاعتراف الرسمي بها، محترمين المعاهدات القائمة بين الأمم والدول الأصلية وتنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بالكامل في جميع المسائل التي تؤثر على أراضي الشعوب الأصلية ومياهها ومواردها. وسنضغط على الدول لتعديل مدونة السلوك الدولية بشأن إدارة مبيدات الآفات الصادرة عن الفاو/منظمة الصحة العالمية، ودمج الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، سنعارض بشدة أي لغة أو سياسات أو أطر صادرة عن الأمم المتحدة تقوض حقوق الشعوب الأصلية من خلال خلطها مع "المجتمعات المحلية"، مما يطمس حقوقها المميزة ووضعها وتقرير مصيرها بموجب القانون الدولي.

سندعم السياسات الكفيلة بضمان وصول عادل وآمن إلى الأرض للسكان الحضريين المهمّشين لزراعة غذاء صحي ومناسب ثقافياً واستعادة السلطة على منظوماتهم الغذائية، مُقرّين بأن الزراعة الحضرية جزء أساسي من السيادة الغذائية وعدالة الغذاء والمرونة المحلية.

سنعزز المسؤولية المجتمعية القائمة على الحقوق عن الأقاليم، ويشمل ذلك تجديد الشعاب المرجانية وأشجار المانجروف والأنهار ومناطق التكاثر: حماية الأنواع المهاجرة، وإزالة السدود العملاقة المدمرة واستعادة النظم البيئية التي تضررت بسبب الاستخراج الجائر والتنمية الصناعية.

وسنواصل الدفاع عن وتعزيز الحقوق الرعوية وأنظمة الرعي التقليدية التي تعتمد على التنقل وأراضي الرعي والمياه، ورفض الحدود التعسفية وسياسات المناخ الاستعمارية الجديدة.

سنتضامن مع حركات إعادة الأراضي وحركات مناهضة الاستعمار التي تقودها الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات التي تم تجريدها تاريخيا التي تم نقلها قسرا بسبب الاستعمار، أو العبودية، أو الصراع، أو الكوارث البيئية، أو الأزمات المطولة. ونؤكد أن النضالات التي تعمل على التخلص من الاستعمار يجب أن تكون شاملة للجميع، وأن تتجنب محو المجموعات المهمشة الأخرى، علاوة على أن تكون متجذرة في المقاومة المشتركة والتضامن.

نرفض الإرث الاستعماري للأنظمة الزراعية الاستخراجية التي لا تزال تشكل منظومات الغذاء العالمية اليوم، أنظمة تترك شعوبنا معتمدة على واردات الغذاء بينما تستخدم أراضينا لزراعة محاصيل للتصدير لا تطعمنا. سنطالب بتعويضات عن الأضرار البيئية والاجتماعية التي سببتها المزارع أحادية المحاصيل مثل زيت النخيل وقصب السكر والموز وكذلك النزاعات المسلحة وعمليات التعدين ومشاريع الزراعة الصناعية التي سممت مياهنا وشردت مجتمعاتنا ودمرت أنظمة غذائنا.

سنُصرّ على أن استعادة الأراضي والأقاليم يتطلب (إعادة) توزيع عادلة وديمقراطية وشاملة للجميع، ومستدامة للأراض، والمياه، والأقاليم. وسنناضل من أجل تحقيق مسارات إصلاح زراعي شاملة للجميع ومتكاملة وشعبية تضمن حق تقرير المصير وتسمح بالتحقيق الكامل للزراعة الإيكولوجية والسيادة الغذائية في أراضينا.

ويجب أن يضع توزيع الأراضي والأقاليم في يد الفلاحين وصيادي الأسماك والرعاة والنساء الريفيات ومجتمع الميم + في الريف وسكان الغابات والشباب. ويجب أن يضمن وصولاً عادلاً إلى المياه والبذور

والغابات والموارد الأخرى لإدامة منظومات الغذاء المحلية والاعتراف بالأراضي الأجداد للشعوب الأصلية. وندعو المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية 20+ (ICARRD+20) إلى أن يكون منتدى تشاركياً متعدد الأطراف حقيقياً لتقييم التقدّم في حوكمة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. ونُصرّ على أنه يجب تعزيز السياسات العامة لمعالجة الاستيلاء على الأراضي والموارد، وتركيز ملكية الأراضي، وتغيّر المناخ، والتدهور البيئي، وانهيار التنوع الحيوي، والعنف ضد المدافعين عن الأرض، والتمييز ضد النساء والشعوب المتنوعة جنسيا وجندريا، والنزاعات الزراعية الرعوية، والحروب.

تحقيق الصحة للجميع

سنتحدى السرديات الاستعمارية والرأسمالية وسرديات الشركات التي تُكرّس الاعتقاد بأن البشر منفصلون عن الطبيعة ويحق لهم استغلالها. ومن هذا المنطلق، سنُعزّز وندفع منظور صحي شامل للجميع متجذر في مبادئ العيش الرغيد وتضعه في قلب السيادة الغذائية والانتقال المناخي العادل، مع الاعتراف بأن صحة الإنسان لا تنفصل عن صحة الأرض الأم، والنظم الإيكولوجية وسائر الكائنات الحية الأخرى التي نتعايش معها.

سنواصل نضالنا من أجل صحة أجسادنا، فهي أول ما يجب علينا حمايته والدفاع عنه. وانطلاقًا من هذا الأساس، سندعم مبادرات الصحة العامة التي تُعلي من شأن الرضاعة الطبيعية باعتبارها التعبير الأول والأهم عن السيادة الغذائية والصحية. وسنعمل على تعزيز الاعتراف بالصحة النفسية والإرهاق والصدمات النفسية، لا سيما لدى الناشطين والمزارعين والمجتمعات المتضررة مباشرة، باعتبارها أبعادًا يجب أن تشملها السيادة الصحية لضمان السلامة النفسية والعاطفية. وسندعو إلى سياسات عامة أكثر فعالية، ودعم مجتمعي، واعتراف اجتماعي، وإعادة تنظيم عادلة للرعاية الصحية. وسندعم تعزيز الرعاية الصحية المجتمعية، إلى جانب أنظمة رعاية لامركزية، ذاتية الإدارة، ومناسبة ثقافيًا، تُعيد الصحة والرعاية إلى الناس.

سنعمل على تعزيز بناء أنظمة صحية عامة شاملة وعادلة، تستند إلى استراتيجية الرعاية الصحية الأولية الشاملة والنهج متعددة الثقافات. وسندعم إسهام الرعاية الصحية الأولية الشاملة في تحقيق السيادة الغذائية، والحق في الصحة، وصحة كوكب الأرض، والمساواة، والعدالة المناخية، والعيش الكريم في المناطق المعنية، من خلال إجراءات مشتركة بين القطاعات في مجال الصحة ومشاركة مجتمعية فعّالة.
سنسعى إلى تحقيق دمقرطة حوكمة الصحة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي من أجل إعادتها إلى الملكية العامة وتقوية التمويل العام، لجعلها مستقلة عن التأثير الامبريالي وتأثير الشركات والإحسان الرأسمالي. ستتحدى نضالاتنا خصخصة أنظمة الرعاية الصحية، وتدعم حقوق العاملين في مجال الصحة وتقاوم العنصرية في الأنظمة الصحية واستخدام الصحة والرعاية الصحية كسلاح. كما ستعزز نضالاتنا أيضا السياسات الوطنية البيئية والمناخية والصحية التي يمكنها أن تكون أساسا للرعاية الصحية التعزيزية، والوقائية والعلاجية والمؤدية إلى التعافي.

سنعزز التفاعل بين الثقافات والحوار بشأن المعرفة والممارسات الصحية بين النظام الصحي الغربي والأنظمة الصحية التقليدية للشعوب الأصلية والفلاحين وصيادين الأسماك وغيرها من المجتمعات. ويعد الاعتراف بالأهمية الحاسمة للمعرفة الطبية التقليدية، لا سيما استخدام النباتات العلاجية، في جوهر هذه الرؤية ومرتبط ارتباطا وثيقا بالسيادة الغذائية. سنناضل من أجل ضمان حمياته واحترامه، وأن يكون استخدامه محددا من قبل الشعوب الأصلية، ولمنع استيلاء شركات الأدوية وشركات الزراعة الصناعية عليه.

سندعم أنظمة صيدلانية عامة قائمة على البحث والتطوير والإنتاج والتوزيع العام للأدوية والتقنيات الصحية. وفي هذا الصدد، سنناضل بلا هوادة من أجل إزالة عوائق الملكية الفكرية التي تحد من الوصول إلى الأدوية والتقنيات الصحية كسلع عامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية (المتصلة بالتجارة (اتفاقية تريبس (TRIPS).

كما سنركز على إنهاء "الحرب على المخدرات" كنهج للحد من التجارة غير القانونية للمخدرات، كما سنسعى إلى استبدالها بنظام إلغاء التجريم والتنظيم القانوني الذي يحافظ على العدالة الاجتماعية ويعطي الأولوية لصحة الشعوب والكوكب.

سنعزز نضالنا من أجل التنظيم الصارم للأغذية فائقة المعالجة ومن أجل سياسات وطنية تعزز الصحة والوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية. وفي نفس الوقت، سنطلق حملات تعليمية وتوعوية واسعة النطاق بشأن الغذاء والتغذية، تركز على تحديد الصحة الاجتماعية وكشف الأضرار التي تسببها الزراعة الصناعية، والتربية الكثيفة للأحياء المائية والتأثير الضار للشركات الكبرى للغذاء والمشروبات الغازية. وعلاوة على ذلك، ستواصل حركاتنا تحديد وتوثيق ومقاومة انتهاكات الحق الإنساني في الغذاء والصحة المترتبة على نموذج الزراعة الصناعية السائد والذي يتسم بالزراعة أحادية المحاصيل والتربية الصناعية للأحياء المائية و"الأغذية الزرقاء" والكائنات المعدلة وراثيا والكائنات المعدلة جينيا والسموم الزراعية والأسمدة الكيميائية وعمليات التغذية المركزة للحيوانات التي تعتمد على الاستخدام الضخم للمضادات الحيوية ومضادات الفيروسات. وسنناضل من أجل إيقاف التعرّض الكيميائي لجميع العمال ومعالجة التلوث في المناطق المتضرّرة والاهتمام بمن يعانون من تداعيات صحية.

تحقيق العدالة المناخية والانتقال العادل والنسوي في مجال الطاقة

سنفكّك هياكل السلطة الاستغلالية التي تُحرّك أزمات الطاقة والتنوع الحيوي والمناخ والغذاء وسنطعن في الحلول الزائفة التي تدفعنا نحو حافة الانقراض الجماعي السادس، سنُعزّز الحلول الحقيقية وننفّذها، وهي متجذّرة في احتياجات الشعوب والمجتمعات وتضمن حقوقهم في مناخ وبيئة صحيين وعادلين يوفران شروط استدامة الحياة.

سنُعزّز السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية والصحة للجميع بوصفها حلولاً جوهرية لتبريد الكوكب وشفاء علاقتنا بالطبيعة وتغذية النظم البيئية وإصلاحها وبناء سُبُل عيش مرنة ومستدامة. وسندمج الصحة البيئية في السياسات الصحية الوطنية ونُضغط لتعزيز التشريعات والسياسات العامة الداعمة للحلول المجتمعية، مثل الإدارة المجتمعية للغابات.

سنعارض بحزم الحلول الزائفة التي تُسلّع الطبيعة وتُعمّق التبعية الاستعمارية، بما في ذلك مخططات الشهادات وآليات التعويض (المقاصة) الكربونية والتنوع الحيوي، التي تُحوّل المسؤولية إلى بلدان الجنوب العالمي بينما تتيح للملوّثين الاستمرار في الانبعاثات. ويجب أن تُميّز أطر عدالة المناخ بوضوح بين الاستغلال الرأسمالي والممارسات التقليدية المستدامة. والأهم من ذلك، علينا التأكيد على مسؤوليات الدول ضمن (CBDR) الصناعية في الشمال العالمي استنادًا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة

من أجل إنهاء الاعتماد على الوقود (UNFCCC)اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ الأحفوري، وتوفير التمويل المناخي، والتعويضات، ودعم انتقال عادل، مع رفض أجندات الغسيل الأخضر للشركات .وتحقيقًا لذلك، سنعزّز التنسيق بين حركاتنا في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية .بشأن تغيّر المناخ، مع مواصلة فضح استيلاء الشركات وكشف هذه الحلول الزائفة بشكل نشيط
سنناضل لفرض التعويضات والجبر التي تتجاوز التعويضات المالية، بما في ذلك الاعتراف بالظلم الماضي والمساءلة عنه وضمان ألا تحدث أضرار مستقبلية. يعد تمويل التحول في الطاقة مسؤولية تاريخية لدول الشمال العالمي، ويجب ألا توجه هذه الموارد عبر آليات تعويض أو حلول زائفة. ولتحقيق هذا الغرض، سنعزز تطبيق المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة لفرض تعويضات المناخ من خلال مصادر تمويل عام متعددة تتضمن إعادة توجيه الإنفاق العسكري، وفرض الضرائب على الأغنياء والمسؤولين الرئيسيين عن التلوث، وإغلاق الملاذات الضريبية، وبالتالي الوفاء بالتعهد بتعبئة /بجمع 100 مليار دولار أمريكي سنويا كما تم التأكيد عليه في اتفاقية باريس من خلال المنح وليس القروض. .نطالب بتعويضات المناخ، لا الديون

سنواصل الدفع نحو التخلص السريع والمنهجي والممول والعادل من الوقود الأحفوري ومشاريع الاستخراج، مع تحميل الدول التي ساهمت تاريخيا بأكبر قدر من انبعاثات غازات الدفيئة مسؤولية القيادة في خفض الانبعاثات جذريا. وسنصر على أن تكون جميع مشاريع الطاقة داعمة للمناخ وأن تحترم التنوع البيولوجي وتعزز الحقوق الجماعية وأن تكون محلية المنشأ وذات تأثير منخفض وأن تظل خاضعة للرقابة الديمقراطية. ولضمان ذلك، ستكون الدول موضع مساءلة. كما سنطالب بالاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية في الأرض وهياكل الحوكمة، والحصول على المعلومات بشكل كامل، وإنشاء هيئات رقابة مستقلة، وتطبيق حق (FPIC) .تقرير المصير، والضمان التام للحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

سنواصل مناصرة انتقال شعبي ونسوي وعادل، مع إشراك المنخرطين في النقابات العمالية بوصفهم شركاء أساسيين في الدفاع عن حقوق العمال وسُبُل كسب العيش. ويجب أن تقود المجتمعات هذا المسار لا الشركات. معًا، سندفع نحو استراتيجيات للعدالة الجندرية تُمكّن النساء ومجتمعات الميم من قيادة مستقبل طاقي عادل ومستدام بشكل مشترك. وسننظّم مع المجتمعات العاملة في مناجم الوقود الأحفوري ومصانعه، وسنطالب بتدخلٍ حكومي جريء لخلق وظائف كريمة ولائقة ضمن اقتصادات انتقالية محلية. وباعتباره جزءًا من انتقال طاقي عادل يتمحور حول الناس، سنطالب أيضًا ببنية تحتية آمنة وميسورة للمجتمعات، .ولا سيما للرعاة وصغار مربّي الماشية، بما في ذلك مرافق معالجة محلية

سنناضل من أجل نظام طاقي جديد، عمومي تُديره الشعوب، قائم على طاقة متجددة بنسبة 100%، ويضمن لكل شخص حق الوصول إلى طاقة آمنة وميسورة التكلفة. وسنعزّز رؤية متكاملة تجمع بين ديمقراطية الطاقة وعدالة الأراضي والأقاليم، وترسّخ الطاقة المتجددة الآمنة والنظيفة بوصفها ملكًا مشتركًا خاليًا من قيود الملكية الفكرية. ولتحقيق هذا الهدف، سنتحدّى ونُعيد تشكيل الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم قطاع الطاقة، وكذلك ترابطاته مع قطاعات النقل والإسكان وغيرها. كما سنعزّز نماذج ملكية تضع في صميمها الهياكل العمومية، مثل الجمعيات والتعاونيات والمجتمعات المحلية، إلى جانب المرافق العامة. وسنعمل على استعادة الرقابة العمومية على قطاع الطاقة، بما يشمل تنظيم رأس المال والاستثمارات الخاصة. وأخيرًا، سندعم ونوسّع بفاعلية نماذج المشاركة المجتمعية في إنتاج الطاقة وتوزيعها، مثل أنظمة الطاقة المتجددة المملوكة للمجتمعات، مع ضمان إدماجها ضمن إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

القسم 4

كيف سنعزز حركاتنا وننفذ أجندتنا

استنادًا إلى المحاور الستة المتشابكة للتقارب السياسي المُبيّنة أعلاه، يُحدّد هذا القسم المقترحات التي نعتزم تنفيذها لتحقيق أجنداتنا الطموحة.

سنتبنّى التقاطعية لا كمفهوم نظري فحسب، بل كواقعٍ معيش وبوصلةٍ سياسية موجّهة. وسنعزّز هذه الأجندة من خلال مقاربة تقاطعية، عابرة للقطاعات وذات منظور نسوي، تكسر الحواجز وتواجه علاقات السلطة داخل حركاتنا وخارجها، وتُنشئ فضاءات مشتركة للنضال الجماعي ولتخيّل مستقبل مختلف وأكثر عدلاً لمجتمعاتنا. كما سنبني استراتيجية التنفيذ على التعبئة الجماعية المتجذّرة في الأممية والتضامن، وعلى عملية طموحة للتكوين السياسي والتواصل الشعبي والمناصرة السياسية التحويلية، مع تعزيز حركاتنا من الداخل ومواصلة توسيع تحالفاتنا.

التعبئة والتضامن الأممي

إن الحشد والعمل المشتركين والمنسقين ضرورة لكسر تفتت نضالاتنا وإعطاء معنى حقيقي للتقارب التقاطعي الذي نبنيه. معا سنستلهم مجموعة متنوعة ونضالية من أدوات الحراك الجماعي بما في ذلك المحاكم الشعبية، والحملات، والمقاطعات المنسقة، والعصيان المدني، وأشكال أخرى من المقاومة لمواجهة جميع أنظمة الهيمنة والاستغلال.

سنطور أجندات سياسية موحدة ونربط النضالات عبر المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وعبر القطاعات المختلفة، في المساحات المستقلة ومؤسساتية على حد سواء. وستكون تعبئتنا شاملة من المحلي إلى العالمي، ممارسين التقارب من الأسفل مع جعل الناس في القاعدة الشعبية فاعلين رئيسيين. وسيكون حراكنا شاملا، مما يمكن المشاركة حتى في السياقات التي لا يستطيع فيها الناس الخروج إلى الشوارع أو حيث يعيق القمع أو العنصرية أو التمييز الطبقي المشاركة. سنواجه جماعيًا حواجز الخوف التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية من خلال تطوير استراتيجيات لمواجهة تقلص الفضاء المدني والعنف الذي تمارسه الحكومات. ستستند تعبئتنا وحراكنا الجماعي إلى التزام الراسخ بالتضامن الأممي والدعم الفعلي للنضالات ضد الظلم والقمع والاحتلال والحروب والإبادة الجماعية وكل أشكال الهيمنة في جميع أنحاء العالم. فلسطين تقع في صميم هذا النضال الأممي، إلى جانب التضامن المستمر مع جميع الشعوب والأراضي التي تقاوم الإمبريالية والاستعمار.

ولتنفيذ مبادئنا المرتبطة بالتضامن الأممي، سنبني ونحافظ على بنى تحتية عالمية مشتركة للرعاية والمساعدة المتبادلة والتدريب والتعليم السياسي. وسنعزز شبكات الرعاية المتبادلة المستقلة التي تقودها المجتمعات استجابة للأزمات السياسية والاقتصادية والمناخية، مع حماية هذه الشبكات من الاستيلاء عليها من قبل الدول والشركات. وستشكل الرعاية الجماعية استراتيجية للمقاومة، تحافظ على استدامة الحركات، وتشفى الصدمات، وتمكن النضال طويل الأمد. وسننظّم الدعم العالمي للمجتمعات التي تدافع عن الأرض والمياه والأقاليم وحقوق الشعوب والحياة ذاتها، وننسّق الحملات الدولية لكشف تجريم الحركات الاجتماعية، ومطاردتها، وتحديها وإيقافها.

سنطوّر شبكات عابرة للحدود، لا سيما في الأراضي الريفية والمهمّشة، لتوحيد النضالات ضد الأشكال المتشابكة للاضطهاد. وستُوضع الشعوب الأصلية والنساء والشباب ومجتمعات الميم+ والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية في صدارة الاهتمام، مُعترفين بقيادتهم بوصفها ضرورية للتحرّر. وسنواجه العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي في جميع الفضاءات ونطالب بإصلاح ومساءلة عن استخراج عمل النساء ووقتهن وأجسادهن في خدمة الأنظمة الأبوية والرأسمالية. وبإعطاء الأولوية للأشد اضطهاداً، سنُعزّز مجتمعات تتجذّر في الكرامة والرعاية والعدالة..

وسنعمل بصورة جماعية لتنظيم التعبئة المنسقة والحملات بشأن القضايا المحددة في القسم 3. ونلتزم بتنظيم إضراب عام يبرز عمل الرعاية ودوره المركزي في استدامة مجتمعاتنا، بهدف الدفاع عن حقوق مقدمات ومقدمي الرعاية لا سيما العمال غير الرسميين وغير المأجورين وتحدّي الأنظمة الأبوية والرأسمالية التي تُجعل عملهم غير مرئي.

سنُطلق حملة عالمية ضد الإمبريالية والحروب والنزاعات وجرائم الإبادة الجماعية، وضد استخدام المجاعة وتدمير الأنظمة الصحية كأسلحة في الحروب. وفي إطار هذا الجهد، سنكشف ونواجه المجاعة المستمرة واستخدام الغذاء كسلاح في فلسطين، لإدانة هذه الجرائم ولإبراز الأنماط العالمية الأوسع التي تتطلب تدخلا عاجلا. وانطلاقا من هذه النقطة، سنؤطر المجاعة والحصار الغذائي كجرائم سياسية وقانونية متعمدة وليس كحوادث إنسانية. وسنحشد المناصرة الدولية بقيادة القواعد الشعبية لمساءلة الجناة وتغيير الوعي العالمي. كما سندفع هذه الأجندة داخل الساحات الرئيسية للسياسات الدولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، والجمعية العامة للأمم المتحدة. سنعمل على تطوير أداة دولية ملزمة قانونا، بدءا

من مسودة مبنية بالإجماع بين الحركات الاجتماعية والحلفاء، ودفعها في المنتديات متعددة الأطراف نحو التفاوض والاعتماد. وسنُرسّخ هذا الالتزام بتنظيم والاحتفاء بيوم عالمي سنوي للتعبئة مرتبط بهذه الحملة، يوحّد الحركات والمجتمعات في أرجاء العالم. وأخيرا، سنحتفل كل عام بيوم نيبليني كلحظة تعبئة جماهيرية منسقة عبر الحركات الاجتماعية مستندة إلى أجندة مشتركة وجريئة ونداء قاعدي للتغيير الجذري للمنظومة.

المناصرة والسياسات

سيكون للمناصرة الماهرة والفعالة، التي تستهدف السلطات على جميع المستويات، دور محوري في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها عبر المحاور الستة المترابطة، والتي تُفصّل السياسات والأطر القانونية واللوائح المتعددة التي نهدف إلى وضعها. وستستمد دعوتنا قوتها من عملنا التكويني السياسي، حتى تكون القدرة على الدفاع عن مواقف الحركات وتمثيل في يد جميع أعضائنا، وليس فقط القيادات. وسيتم تعزيزها من خلال اتصالاتنا الاجتماعية وتدعيمها عبر بناء التحالفات.

ستكون تعبئتنا وتضامننا الأممي جزءًا لا يتجزأ من مناصرة سياسية منسّقة. وانطلاقًا من تجذّرها في النضالات على الأرض وفي قيادة الشعوب والحركات، سنحمل عملنا الجماعي إلى فضاءات السياسات الوطنية والإقليمية والعالمية لمواجهة سلطة الشركات، والتصدّي للحلول الزائفة، والدفاع عن حقوقنا. وستمنح التعبئةُ مناصرتَنا قوةً سياسية متجددة، في حين سيسهم انخراطنا في الساحات المؤسسية في تضخيم الأجندات التي تصوغها حركاتنا، والدفاع عنها، والعمل على تنفيذها. وضمن هذه الفضاءات، سننظّم أطرًا وجمعيات للحركات الاجتماعية والشعوب الأصلية لضمان إدماج أجندتنا كاملة، والتحدّث بصوت موحّد.

ستعمل مناصرتنا على المستوى المحلي حيث يمكن للسلطات الموافقة على تدابير داعمة، مثل المشتريات العامة التي تعطي الأفضلية لصغار منتجي الزراعة البيئية أو الخدمات الصحية التي تقودها المجتمعات المحلية. كما ستستهدف بقوة المستوى الوطني في جهد حاسم لإعادة بناء الديمقراطية القائمة على أساس دول تخضع للمساءلة في إطار حقوق الإنسان. وستتناول المستوى الإقليمي، الذي يزداد أهمية في الوضع الجيوسياسي الحالي متعدد الأقطاب. وبهذه الطريقة، سنبني استراتيجية متماسكة تربط المقاومة الشعبية والتضامن الدولي وتحول السياسات على جميع المستويات، وتضغط على الدول الأعضاء للالتزام بإرشادات الأمم المتحدة ومعاييرها ومعاهداتها على المستوى الوطني.

سنقدم أجندتنا السياسية المشتركة إلى الأمم المتحدة والمنتديات الدولية كجزء من نضالاتنا الجماعية. ستوجه الأولويات والحملات والعمليات التي تحددها حركاتنا انخراطنا في هذه الساحات بهدف دفع مطالبنا والدفاع عن الأدوات المكتسبة عبر عقود من النضال، والدفع نحو التحول المنهجي للنظام متعدد الأطراف ليخدم حقوق الشعوب وسيادتها وكرامتها. ومن خلال هذا النهج، ستعزز المناصرة الدولية تعبئتنا الشعبية وتعمق التضامن عبر الأقاليم، وتمهد الطريق للتحول الجذري للنظام متعدد الأطراف وإعادة بنائه من القاعدة الشعبية.

بناء الحركات

قوّتنا تكمن في بناء تحالف موحّد وتقاطعي. لذا يجب أن يضمن بناء الحركات إدراج واستشهاد وتقاطع جميع الدوائر الانتخابية والحركات والهويات التي تُسهم في التحول الجذري للمنظومة. مهمّتنا جعل أنفسنا مرئيين وتجاوز الانعزالية وتوحيد هذه النضالات عبر التضامن التقاطعي، مُفكّكين منظومات الاضطهاد التي تُفرّقنا.

نلتزم بتعزيز التحليل الداخلي للحركات والنقد الذاتي وإعادة الهيكلة المستمرَّين بهدف معالجة التجلّيات الداخلية للاضطهاد بما فيها الأبوية والعنصرية والتمييز ضد ذوي الإعاقات وفرض الجنسية المغايرة وخلق فضاء لجميع الهويات والتنوعات. وسنأخذ على عاتقنا العمل غير المنجز لمواجهة الأبوية والاستعمار داخل منظماتنا ذاتها، مُعترفين بأن النسوية ليست إطاراً سياسياً فحسب، بل طريقة وجود جوهرية يمكنها توجيه التغيير الجذري للمنظومة. ونلتزم بوضع الرعاية في صميم عملنا ورفض إعادة إنتاج علاقات السلطة التي نسعى إلى تفكيكها. وسنُولّي الأولوية للإنصات والرعاية، لا سيما تجاه الحركات الأقل صوتاً، مُعترفين بأن المجموعات المهمّشة ليست مهمّشة بطبيعتها وأن تحرّر جميع الناس لا ينفصل عن تحرّر التنوعات والجماعات المضطهدة.

يتطلب بناء المساحات التشاركية والشاملة للجميع التأمل في اللغة والسلطة. نلتزم بتعزيز ودفع العدالة اللغوية التقاطعية وغير الاستعمارية التي تعترف بالفوارق التاريخية والمستمرة المرتبطة باللغة وتضمن

المشاركة الكاملة لجميع الحركات والشعوب والمجتمعات. ونؤكد أن العدالة اللغوية تتجاوز خدمات الترجمة المكتوبة والترجمة الفورية التقنية، فهي أساسية لنضالاتنا، لأنها تمكن من المشاركة الحقيقية والتعددية والتحولية. التزامنا هو التزام بالتنوع الحقيقي الحي وخلق أدوات جماعية تكرم جميع اللغات بصفتها حاملة للمعرفة والقوة والمقاومة ومن شأنها أن تضخم الأصوات التعددية التي تشكل نضالاتنا من أجل تحقيق التغير المنهجي.

يتطلب التحول أيضاً إعادة تخيّل القيادة والمساءلة داخل حركاتنا. وسنُعيد تعريف القيادة بعيداً عن الأفراد المحتفى بهم ونحو الجماعات المتفرقة، حيث تُتّخذ القرارات بالتوافق المرن والمسؤولية المشتركة. ويستلزم بناء هياكل راعية وشاملة وغير هرمية التطوير الجماعي لأطر مناهضة للتحرّش والتمييز وللرعاية، بما فيها آليات مساءلة عادلة وتشاركية. ويُستكمَل ذلك بمواد تعليمية وتدريب على الممارسات الشاملة وغير الأبوية وغير التمييزية، مما يضمن أن يعكس أسلوب عملنا معاً العالم الذي نسعى إلى بنائه. نُدرك أهمية الحفاظ على تطوير قيادة الشباب وبناء قدراتهم لضمان الحيوية طويلة الأمد لحركاتنا. والنساء في تنظيم أنشطة ريفية وحضرية LGBTQIA+ لذا سندعم الشباب لا سيما القادة من مجتمع متنوعة. وسنضمن إدراج أصوات الشباب الفاعل في فضاءات صنع القرار وننشأ مصادر تمويل مخصّصة لريادة الشباب والابتكار وانتقال القيادة بين الأجيال

نلتزم بخلق وإدامة فضاءات سياسية وتنظيمية وتربوية مخصّصة للنساء والشباب والتنوعات الجنسية والجندرية داخل حركاتنا. هذه الفضاءات ليست ثانوية، بل هي محورية لبناء الحركات، إذ تُتيح التعبير المستقل والرعاية الجماعية وتطوير القيادة والتنسيق الاستراتيجي. وبضمان امتلاك النساء والشباب والتنوعات لفضاءات آمنة وممكّنة وذات قرار، نُعزّز قدرتنا الجماعية على تحدّي الهياكل الأبوية والاستعمارية والاستبعادية والمضيّ قُدُماً في الأجندات التحويلية المتجذّرة في العدالة والكرامة وتقرير المصير.

تُعادُ صياغةُ فضاءات المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية تحت تأثير نماذج التمويل النيوليبرالي philanthro-capitalisme» «الفلانثرو-رأسمالية، حيث يعزّز المانحون ذوو النزعة علاقات التبعية والمنافسة. لذلك، نحتاج إلى استراتيجيات تمويل تُقاوم المنطق الأبوي والاستخراجي، وتُرسّخ بدلًا من ذلك الاستقلالية القاعدية، والرعاية، والإنصاف. نهدف إلى بناء نماذج تمويل تقودها المجتمعات، وتتحكّم فيها بما في ذلك المصارف التعاونية، والصناديق التي تقودها الشعوب الأصلية،

والعملات المحلية لدعم أنشطة الحركات وتعزيز استدامتها على المدى الطويل. كما سنعمل على تزويد الجماعات بالأدوات القانونية والتقنية والمالية اللازمة للازدهار دون الارتهان لنماذج التمويل الفوقية، التضامنية من أجل بناء علاقات تحويلية قائمة philantropieمع مواصلة الحوار مع فاعلي الفلانثروبيا على الثقة، والشفافية، والمعاملة بالمثل، والمشاركة الشاملة. ويتمثّل هدفنا في التطوير المشترك لأجندات سياسية تمكّن الحركات من التحرّر من هياكل التمويل الرأسمالية والاستعمارية.

تُعدّ التحالفات، منذ البداية، عنصرًا محوريًا في مسيرتنا، مع التزام واضح بتجاوز حدود حركة السيادة الغذائية، مع الحرص في الوقت ذاته على أن تظلّ الحركات القاعدية في موقع القيادة وتحافظ على استقلاليتها. وتتمثّل الأولوية اليوم في تعزيز التنسيق وبناء تحالفات راسخة مع حركات العمال، نظرًا لمركزية قضايا الدخل والعمل والعدالة الاقتصادية واللامساواة، وكذلك التضامن بين الريف والحضر ضمن أجندتنا. وبوصفهما قوتين اجتماعيتين من الأكثر تأثيرًا، تمثّل حركة السيادة الغذائية ونقابات العمال معًا الغالبية العظمى من الطبقات العاملة عالميًا، وتمتلكان القدرة على قيادة تحوّل جذري وعميق في المنظومة القائمة.

سنواصل حوارًا مستدامًا قائمًا على احترام تنوّعنا، مع العمل على تحديد مجالات مشتركة تشمل الوصول إلى الأرض والمياه، والزراعة الإيكولوجية، وحقوق العمال، والانتقال العادل، والعدالة البيئية والرقمية، وحقوق الشعوب الأصلية، والسيادة الشعبية. ومن خلال هذه المسارات المشتركة، سنواجه الجشع الشركاتي والعسكرة ومحاولات احتواء نضالاتنا، ونتصدّى جماعيًا لمحاولات تقسيم الطبقة العاملة، مستمدّين قوتنا من تنوّع تجاربنا وتضامننا المشترك.

سنعمل أيضا على سد الفجوة بين المنتجين والمستهلكين، وترسيخ تحالفات المنتج والمستهلك كركيزة مركزية لبناء الحركة من أجل التغيير المنهجي. وسنعزز روابط التضامن الغذائي بين المناطق الحضرية والريفية بين المستهلكين الحضريين وجماعات المنتجين الريفيين.
مع إعادة الرقمنة لتشكيل أنظمة الغذاء والعمل والمعرفة، نشدد على أن السيادة الغذائية والعدالة الرقمية لا ينفصلان. ونلتزم بمواجهة السيطرة التكنولوجية للشركات من خلال تعزيز الحوكمة التي تقودها المجتمعات والسيادة التكنولوجية التي تركز على حقوق الشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية، وتضمن خدمة التكنولوجيا للناس والكوكب.

التكوين السياسي وإنتاج معرفة الشعوب

سنتطلق في مسارٍ مستدام وبعيد الأثر للتكوين السياسي، دعمًا لتنفيذ أجندتنا وضمانًا للاتساق بين مختلف أعمالنا. وبالاستناد إلى تحالفاتنا، سننظّم مبادرات تعليمية سياسية مشتركة بما في ذلك دورات تدريبية، وندوات، وورش عمل، وتبادلات عبر المناطق والقطاعات تهدف إلى تعزيز قدرات المناصرة والتنظيم والعمل داخل حركاتنا.

نلتزم بتنفيذ هذا التكوين السياسي بطريقة تعكس التغيير التحويلي الذي نسعى إلى ترسيخه، مسترشدين بالمبادئ التالية:

- سنواجه النزعات التوحيدية والانعزالية معًا، عبر تكريم، وربط المفاهيم والتعابير المتنوعة التي تُسمّي بها حركاتنا نضالاتها وربطها ببعضها وهي تعابير تحمل رؤى كونية وذاكرات وآفاقًا سياسية متمايزة. ونلتزم بنسج هذه المفاهيم في نسيج غني ومتعدد الألوان: سقف خيمة مشتركة يجمعنا جميعًا.
- سنواصل، بشكل نشيط، تحرير التكوين السياسي وإنتاج المعرفة من الاستعمار ونزع طابع العرقية عنهما، بوصف ذلك شكلًا من أشكال المقاومة لقوى العولمة التي تمحو هويات الأجداد ، وتُقصي الحكمة الشعبية، وتقتلع الثقافات المحلية

- سنتبنّى القوة التحويلية للنسوية بوصفها ترياقًا للتفكير الثنائي الذي يُفرّقنا ويُقيّد خيالنا مثل ثنائيات ذكر/أنثى، خير/شر، مُعلِّم/متعلِّم، باحث/مبحوث، وغيرها من التقسيمات الزائفة.
- نلتزم بتكوين سياسي عابر للأجيال، يربط طاقة الشباب وإبداعهم بخبرات الأجيال الأكبر، بما يضمن تدفّق المعرفة في اتجاهات متعددة، مع إيلاء أهمية خاصة للتكوين السياسي والتقني للشباب بوصفهم قادة صاعدين.
- ستتجذّر مسارات التكوين السياسي في الأرض، وستبني على التجارب والممارسات الغنية القائمة بالفعل.
- ستكون المواد التكوينية التي ننتجها متعددة اللغات، متاحة الوصول، ومصمّمة لضمان مشاركة واسعة وذات معنى.

تماشيًا مع هذه المبادئ، ستشمل مسارات التكوين السياسي أنشطة جامعة لمختلف الهويات والتنوعات، مع إعطاء الأولوية للشباب، ودمج كامل لتنوّع الشعوب والحركات التي تُشكّل فضاءنا المشترك.
سنعمل على تطوير منصات وجامعات للتكوين السياسي حول موضوعات تحدّدها الحركات والمناطق كأولويات، انطلاقًا مما أبرزه بالفعل مسار نيالياني، ومن بينها:

- تعميق فهمنا للتحديات التي نواجهها من أجل التعامل معها بفعالية أكبر (مثل: آليات عمل النظام الرأسمالي؛ التقنيات الجديدة والرقمنة والتمويل؛ سلطة الشركات والحلول الزائفة؛ الفاشية وصعود اليمين المتطرف؛ العنصرية والتمييز الطائفي).
- تعزيز مبادئنا والتقدّم في بلورة حلولنا (مثل: التنوع الجندري والجنسي؛ الرعاية والاقتصادات النسوية والتضامنية؛ أنظمة وحقوق معارف الشعوب الأصلية؛ السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية كمسارات للتحول الجذري؛ النسوية الشعبية كقوة للتقارب والتغيير البنيوي).
- تطوير أدوات وتكتيكات فعّالة للعمل (مثل: استخدام الأدوات الأممية التقدمية لدعم النضالات على الأرض؛ والمناصرة الفعّالة للسياسات العامة التي تُرسّخ بدائلنا).
- تعزيز التكوين السياسي على المستوى المجتمعي حول القضايا التي تمسّ الحياة اليومية مباشرة (مثل: الدفاع المجتمعي ضد الاستخراجية الشركاتي؛ حماية البذور والمياه والأراضي؛ وفهم أنماط الحياة اليومية، بما في ذلك أثر الأغذية فائقة المعالجة على الصحة والسيادة الغذائية).

سنجمع وننظّم ونُشارك المعارف والتجارب القائمة في مجال التكوين السياسي وإنتاج المعرفة الشعبية عبر المناطق والحركات، مع إعطاء الأولوية للتبادل بين الناس. وسيشمل ذلك، على سبيل المثال: معاهد ؛ ومبادرات التدريب الزراعي الإيكولوجي ومراصد(IALAs) أمريكا اللاتينية للزراعة الإيكولوجية الفلاحين والجامعات في أفريقيا؛ ومسارات التكوين مع الرعاة وشعوب الغابات في أفريقيا وآسيا؛ ومحاكم الشعوب في جنوب أفريقيا؛ وتجارب التعلّم من فلاح إلى فلاح في إقليم الباسك؛ وتبادلات .الزراعة الإيكولوجية الريفية-الحضرية في الولايات المتحدة

سنبني روابط ثنائية الاتجاه بين تجربة الشعوب على الأرض والمستوى العالمي. وسيشمل ذلك التعليم الشعبي التأثيرات المحلية للقرارات العالمية في مجالات كالتجارة أو الديون، فضلاً عن جمع الأدلة من الأرض لدعم المناصرة العالمية والإسهام في تأمّلنا الجماعي حول كيفية الإصلاح الجذري .للمنظومة متعددة الأطراف

سنكثف التعليم النسوي على جميع المستويات، بما في ذلك النسوية الشعبية، والنسوية الكويرية، والأصلية، والاقتصاد النسوي، وسندعم إدخال التعليم السياسي النسوي الدائم في جميع منظماتنا وحركاتنا. وسنعالج الحاجة الملحة إلى مساحات للتكوين السياسي للرجال من ذوي الهوية الجنسية المتطابقة .بشأن منظورات النوع الاجتماعي والأشكال الجديدة من الذكورية

سنواصل بناء وتعزيز القدرات العملية لحركاتنا، لا سيما شبابنا، في مجالات كالزراعة الإيكولوجية وحفظ البذور وتخزينها وتبادلها وتكوين التعاونيات والمعرفة الصحية الشعبية وتلك المتوارثة من الأجداد .والرعاية الصحية الأولية من خلال مبادرات مستلهمة من نماذجنا الخاصة التي تقودها الحركات

سننظّم التكوين السياسي حول الأحداث العالمية المتعلقة بجدول الأعمال السياسي المشترك هذا، لدعم .التعبئة وتعميق أثرها

سنستثمر التكوين السياسي كأداة للتواصل مع الحركات الأخرى (العمال بشكل خاص)، والصحفيين، والمحامين الذين يمكنهم الدفاع عن أصحاب الحقوق والمدافعين عنها عن طريق أشراكهم في ورش .العمل وتنظيم الفعاليات

سنُتابع الحوار مع الباحثين والأكاديميين الذي نشأ خلال مسار نيلاني وسننفّذ نتائجه. وسنبني الثقة والمساواة والشفافية والتعاون بين حاملي المعرفة المختلفين الملتزمين بالتحولات الجذرية. وسنرفض ممارسات البحث الاستخراجية والاستعمارية. وسنُؤسّس شراكات بين الجامعات الناشطة والباحثين وشبكات التعليم الشعبي من أجل ترسيخ النظرية في النضال.

ستُساعدنا مسارات تكويننا السياسي على التطوير التدريجي لاستراتيجيات فاعلة واستباقية لتحقيق التحول الجذري للمنظومة. وسنتابع السياق المتطوّر من خلال التكوين الجماعي. وسنُشارك الاستراتيجيات وخرائط السلطة التي طوّرناها في حركاتنا ومناطقنا. وسنستكشف مدى نجاحنا في بناء روابط بين القطاعات والمناطق والمستويات. وسنقيّم اتساق أعمالنا من المدى القصير إلى المدى البعيد، ومدى صلة مناصرة سياساتنا على جميع المستويات بالتغيير الجذري للمنظومة. وسنطوّر نوع التحليل الاستشرافي الذي نحتاجه كي نتمكّن من تشكيل المستقبل بدلاً من مجرد الاستجابة للأحداث عند حدوثها.

التواصل الشعبي

التواصل الشعبي ليس منفصلاً عن الحركة؛ إنه أداة متكاملة للأممية والتقارب، وجزء أساسي من قاعدتنا الانتخابية ونسيجنا السياسي. والتواصل الشعبي الجماعي ضروري لتبادل رؤانا ومقترحاتنا وأعمالنا عبر السياقات والأقاليم المتنوعة.

وإدراكا لكون اللغة تمثل سلطة ومعرفة، سنطور وننفذ بشكل جماعي استراتيجيات تواصل شعبية أصيلة وتعاونية ومدارة ذاتيا تستند إلى السرد البصري، والراديو والقصص، ووسائل الإعلام المجتمعية، والتعبير الفني. ومن خلال هذا العمل، سنعزز وضوح المسارات الاجتماعية والاقتصادية البديلة التي نبنيها من القاعدة، ونساعد على تنمية الخيال من أجل مستقبل عادل ومختلف. وفي الوقت نفسه، سنتحدى السرديات الزائفة التي ينشرها نظام الشركات الرأسمالي، وسنقاوم جهود استلاب حلولنا.

تواصلنا الشعبي، المتجذر في قيم حركتنا الأفقي والتشاركي والديمقراطي والمصمم تشاركيا والمتجذر في النضال سيكون جماعيا وتضامنيا وتحرريا. إنها عملية مستمرة من التكوين السياسي حيث نتعلم ونبني معا من خلال الممارسة والتأمل. ومن خلال التواصل الشعبي نستعيد المساحات والأدوات التي شكلها النظام الرأسمالي السائد، ونعيد تشكيلها ونضعها في خدمة الشعوب والمجتمعات.

وفي هذا السياق، سنستثمر في الأمن الرقمي ووسائل الإعلام المدعومة من قبل الشعوب لمواجهة المعلومات المضللة التي تبثها الشركات والمراقبة التي تفرضها، ولتطوير أدوات تواصل مشتركة ومستقلة تعزز السرديات والمقاومة التي تقودها الحركة.

سنبرز ونعزز أصوات وواقع الفلاحين والرعاة وصيادين الأسماك والشعوب الأصلية والنساء والشباب والمهاجرين والشعوب التي تتعرض للتمييز العرقي والمجتمعات النسوية ومجتمعات الميم+. ومن خلال استراتيجياتنا التواصلية، وسنجمع ونشارك قصص المقاومة والكرامة والأمل تروى من منظورينا خاصة. وسنروج بنشاط للتحول نحو استخدام لغة شاملة للجميع بالكامل، لضمان شعور الجميع بالاعتراف والتمثيل.

سنقاوم الاستخلاص الثقافي من خلال استعادة سردياتنا وذكرياتنا ومن خلال الدفاع عن حقنا في سرد قصصنا الخاصة. سيبنى تواصلنا على أسس الأقاليم والخبرات ويستخدم لغة بسيطة سهلة الفهم وشاملة من شأنها أن تغذي الفهم-تماما كما يغذي الطعام الصحي أجسادنا.
منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية هي أدوات في متناولنا يمكن أن تسرع وتيرة مشاركة المعلومات وتبرز نضالاتنا. وفي الوقت نفسه، سنستخدم هذه الأدوات بشكل استراتيجي وبرعاية ووعي نقدي، مع الانتباه الشديد للجمهور واللغة والأساليب، واليقظة تجاه المراقبة والمعلومات المضللة والاستخدام الاستخراجي لبياناتنا.

سنساند التقنيات الحرة والبديلة، ونلتزم بالتدريب الجماعي المستمر على استخدام وسائل الإعلام الجديدة والاستيلاء الرقمي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات التواصل. سيستمر التواصل الشعبي في التطور كمساحة للتكوين الجماعي الدائم.

سنرسم خرائط لموارد تواصلنا، ونعزز التقارب ونبني مجموعات تواصل موسعة ومستقلة داخل حركاتنا، تربط بين الأراضي والنضالات. ويشمل ذلك تشخيص مواطن قوتنا واحتياجاتنا الجماعية، وتحديد الموارد الموجودة، وتوسيع نطاق ممارسات المشاركة والدعم المتبادل.

سيدعم تواصلنا الحملات التي تنظم من أجل الحقوق الإقليمية والثقافية، وأنظمة الغذاء التقليدية، وعلم البيئة الزراعية، والسيادة الغذائية، في مواجهة الأزمات المتشابكة للحروب وفوضى المناخ وخسارة التنوع البيولوجي والجوع.

تُشكّل تحالفاتنا، ومراكز السرد، وفضاءات العرض مصادرَ لبناء القوة. قصصنا دروع، وشبكاتنا جسور. وموسيقانا وشعرنا ومسرحنا وفنوننا أدواتٌ للحقيقة. فالثقافة مقاومة وذاكرة وخيال قوة تُبقي حكمة الأجداد حيّة، وتُسهم في رسم آفاق جديدة. ونطالب بالاعتراف بالحركات الثقافية التي يقودها الشباب، وتوفير التمويل اللازم لها، بما يضمن استدامة هذه الطاقة الإبداعية والسياسية.

سنعمل على تعزيز التواصل النسوي الشعبي والتواصل الذي تقوده القواعد بشكل أشمل، مستخدمين الشبكات الرقمية وغير الرقمية لمواجهة الهيمنة على سردياتنا، وبناء التضامن الدولي، ودعم الشعوب والحركات التي تدافع عن الحياة في أراضيها.

القسم 5

الطريق إلى الأمام: تعهدنا الجماعي من أجل التحول المنهجي

هذا النداء الجماعي للعمل خطوة في تحالف عالمي متنامٍ، لكنه خطوة حاسمة. نُقرّ بوجود مسارات وتجارب ومبادرات وأعمال كثيرة في أراضينا المختلفة. لكننا ندرك أيضاً أننا لا نستطيع التقدّم نحو أهداف شعوبنا من خلال العزلة أو التشرذم. لهذا اجتمعنا في كاندي، سريلانكا - للتقارب حول جدول الأعمال السياسي المشترك هذا والمضيّ معاً في مسار التحول.

نلتزم التزامًا كاملًا بتنفيذ جدول الأعمال السياسي المشترك، والأهم من ذلك، نلتزم بنقل هذا العمل إلى مجتمعاتنا. وتُدعى جميع المنظمات والمناطق العالمية إلى تطوير خطط عمل استراتيجية موائمة لتنفيذ هذا الجدول. ونُقِرّ بأن تطلّعاتنا يجب أن تتجذّر في الواقع، وأن ترتبط بالسياسات الإقليمية والمحلية، وأن تُترجم إلى أعمال ملموسة تُحدث فرقًا حقيقيًا في المجتمعات والأراضي التي نعيش ونعمل فيها.

من الآن فصاعدا، سنُفكّر بفاعلية في كيفية تنظيم عملنا الجماعي وتنفيذه للعقد القادم وما بعده. وسنُجري تقييماً دقيقاً لمنتدى نيلاني ونتائجه، مستخدمين الدروس المستفادة لتعزيز التضامن والوحدة والعمل المنسّق في حركاتنا. وسيكون هذا التقييم أداةً محورية لتوجيه متابعة مسار نيلاني وتشكيل آلية تنسيق شاملة لرصد التقدّم في تنفيذ جدول الأعمال السياسي المشترك. وفي المرحلة الانتقالية، ستواصل اللجنة التوجيهية العالمية لنيلاني التنسيق والإشراف العام، ضامنةً أن يُغذّي التقييم عملية المتابعة مباشرةً ويُعزّزها.

نلتزم ببناء مستمر لتحالف شامل وتقاطعي، فضاء نجتمع فيه للتنظيم والتعبئة والعمل على أجندتنا المشتركة. ومن خلال هذا التحالف، نُعزّز التقارب للتغيير التحويلي، موحّدين الحركات الاجتماعية والشعبية والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى في نضال مشترك. ومهما كان الشكل الذي ستتّخذه مساراتنا السياسية المشتركة، نتّفق على تجذيرها في الثقة المتبادلة وفهم مشترك لأهدافنا وتطلّعاتنا. وبهذا الشكل، نعتزم حمل جدول أعمالنا السياسي المشترك الحيوي هذا قُدُماً بفاعلية.

!التحول الجذري للمنظومة الآن وإلى الأبد

AGENDA COMMUN D'ACTION POLITIQUE DE NYÉLÉNI

nyeleniglobalforum.org

communications@foodsovereignty.org

Nyéléni Global Forum

@nyeleniforum

@NyeleniGlobalForum

@NyeleniForum